يقع في خمسة محاور هي الشراكة مع إسرائيل والداو والوسطاء الأجانب والمصافي الخارجية والترقيات

حماد والفزيع يستجوبان وزير النفط: أخلّ بمسؤولياته الدستورية والقانونية وتعمد مخالفة القانون الموحد لمقاطعة إسرائيل

حماد أثناء التوقيع على صحيفة الاستجواب

مقدما الاستجواب في طريقهما إلى الأمانة العامة

تقدم النائبان سعدون حماد ونواف الفزيع رسميا الى الأمانة العامة لمجلس الأمة بطلب لاستجواب وزير النفط هاني حسين بصفته وفقا للمادة (100) من الدستور.

وتنص المادة المذكورة على انه «لكل عضو من اعضاء مجلس الأمة ان يوجه الى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء استجوابات عن الأمور الداخلة في اختصاصاتهم».

ويتضمن طلب الاستجواب خمسة محاور: أولها يتعلق بما اسماه النائبان المستجوبان «تعمد وزارة النفط الاستمرار في المخالفة للقانون رقم 21 لسنة 1964 بشأن القانون الموحد لمقاطعة اسرائيل وتعمد الاستمرار ببيع ممنوعات بمحطات الوقود التابعة لشركة البترول الكويتية في أوروبا».

أما الثاني فيتعلق بـ «التجاوزات المالية والإدارية التي شابت تعاقد شركة صناعات الكيماويات البترولية مع شركة داوكيميكال» بينما يتعلق الثالث بـ «التجاوزات المالية والإدارية واهدار وتبديد المال العام في المصافي البترولية الخارجية التابعة للكويت».

ويتطرق الرابع الى «شبهات وتجاوزات الوسيط روس بيكر في شركة البترول الكويتية العالمية والوسيط الأجنبي جيريت روتنغا»، في حين يتعلق الخامس بـ «التجاوزات الإدارية التي شابت التعميم رقم (20/ 2012) والخاص بالترقيات في شركة نفط الكويت».وفيما يلي التفاصيل:

صحيفة الاستجواب

الموجه إلى السيد/ وزير النفط بصفته.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد بن عبدالله، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.... وبعد:

يقول الحق تبارك وتعالى في محكم كتابه العزيز.

(إنا عرضنا الأمانة على السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوما جهولا) (الأحزاب72)

أداء لواجب الأمانة، وقياما بحق الشهادة، وحفظا للعهد الوارد في قوله تعالى (والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون، والذين هم بشهاداتهم قائمون) (المعارج:32ـ33)

واستجابة لحديث المصطفى ﷺ في بذل النصيحة لأئمة المسلمين وعامتهم، كما جاء في الحديث الصحيح «الدين النصيحة قلنا: لمن يا رسول الله؟ قال: «لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم» (رواه مسلم).

والتزاما بالدستور ووفاء بالقسم المنصوص عليه في المادة (91) من دستور دولة الكويت والتي تنص على «قبل أن يتولى عضو مجلس الأمة أعماله في المجلس أو لجانه يؤدي أمام المجلس في جلسة علنية اليمين الآتية: أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصا للوطن وللأمير، وأن احترم الدستور وقوانين الدولة، وأذود عن حريات الشعب ومصالحه وأمواله، وأؤدي أعمالي بالأمانة والصدق»، وبعد أن أولانا الشعب الكويتي ثقته الغالية بتوفيق من الله وعونه، فقد أدينا جميعا بصفتنا نوابا منتخبين ممثلين للأمة يمين القسم الدستوري المنصوص عليه في المادة (91) من الدستور.

وعندما أدينا هذا القسم العظيم، كنا ندرك معه عظم المسؤولية، وثقل الأمانة بواجباتنا الدستورية في التشريع والرقابة من دون خور أو تردد، ومن دون تجن أو تقصد، أيا كانت تبعات ذلك، ومهما كانت نتائجه، وبغض النظر عن الطرف المعني به.

ومن بين أهم أدوات الرقابة، التي أولانا إياها الدستور: أداة الاستجواب حيث نصت المادة (100) منه، وذلك من بين ما نصت عليه انه «لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء استجوابات عن الأمور الداخلة في اختصاصاتهم».

ولا تجري المناقشة في الاستجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه، وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير وبمراعاة حكم المادتين (101، 102) من الدستور «يجوز أن يؤدي الاستجواب إلى طرح موضوع الثقة على المجلس».

«النفط» تبيع الخمور والمجلات الخليعة في محطات الوقود التابعة لشركة البترول العالمية في أوروبا

أمير البلاد شدد وحارب التطبيع مع الكيان الصهيوني على مدار 50 عاماً عندما كان وزيراً للخارجية

رئيس شركة البترول الكويتية العالمية استمر في الشراكة مع «ديلك الإسرائيلية» متحدياً القانون

الشركة الإسرائيلية تم رهن أسهمها لدى البنوك العالمية وتم إخطار شركة البترول الكويتية العالمية بذلك رسمياً

وزير النفط قام بحماية رئيس شركة البترول الكويتية العالمية في أكثر من قضية

وزارة النفط أبرمت صفقات مع «ديلك الإسرائيلية» لتزويد الشاحنات بالوقود بالمخالفة لسياسة الكويت

وإذا كان هذا الحق من الأمور المسلمة والمستقرة في ظل الأنظمة البرلمانية، فإن علينا أن نذكر أنفسنا بأن الدستور الكويتي لم يكتف بتبني ذلك، بل حذر من المبالغة في ضمانات السلطة التنفيذية كما أشارت إلى ذلك المذكرة التفسيرية، حيث كان من ضمن ما أوردته... «وذلك مخافة أن تطغى هذه الضمانات على شعبية الحكم، أو تضيع في التطبيق جوهر المسؤولية الوزارية التي هي جماع الكلمة في النظام البرلماني، ومما يبعث على الاطمئنان في هذا الشأن ويدفع تلك المظنة إلى حد كبير، ما أثبتته التجارب الدستورية العالمية من أن مجرد التلويح بالمسؤولية فعال في درء الأخطاء قبل وقوعها أو منع التمادي فيها أو الإصرار عليها، ولذلك تولت فكرة المسؤولية السياسية تاريخيا عن التلويح أو التهديد بتحريك المسؤولية الجنائية للوزراء، وقد كانت هذه المسؤولية الجنائية هي الوحيدة المقررة قديما، كما أن تجريح الوزير،... كفيل بإحراجه والدفع به إلى الاستقالة إذا ما استند هذا التجريح إلى حقائق دامغة وأسباب قوية تتردد أصداؤها في الرأي العام، كما أن هذه الأصداء ستكون تحت نظر رئيس الدولة باعتباره الحكم النهائي في كل ما يثار حول الوزير... ولو لم تتحقق في مجلس الأمة الأغلبية الكبيرة اللازمة لإصدار قرار «بعدم الثقة»... كما أن شعور الرجل السياسي الحديث بالمسؤولية الشعبية والبرلمانية، وحسه المرهف من الناحية الأدبية لكل نقد أو تجريح، قد حملا الوزير البرلماني على التعجيل بالتخلي عن منصبه إذا ما لاح له انه فاقد ثقة الأمة أو ممثليها».

وإزاء ما تضمنه الدستور من أحكام وتوجيهات صريحة، والتزاما بالقسم الدستوري، الذي بدأنا به مسؤولياتنا الدستورية في الفصل التشريعي الرابع عشر، وبالنظر لما ارتكبه السيد/ وزير النفط من إخلال بمسؤولياته الدستورية والقانونية مما يستوجب مساءلته سياسيا، فإننا نتقدم باستجوابنا إلى السيد/ وزير النفط بصفته، مجملا فيما يلي بصفة عامة وبإيجاز الموضوعات والوقائع التي يتناولها هذا الاستجواب.

المحور الأول

● أولا: تعمد وزارة النفط الاستمرار في المخالفة الصريحة للقانون رقم 21 لسنة 1964م في شأن... القانون الموحد لمقاطعة إسرائيل.

● ثانيا: تعمد استمرار وزارة النفط ببيع الخمور والمجلات الخليعة في محطات الوقود التابعة لشركة البترول الكويتية العالمية في أوروبا والتي يعاقب عليهما قانون الجزاء رقم 16 لسنة 1960 في المادة 204 والمادة 260 مكرر (أ).

● أولا: تعمد وزارة النفط الاستمرار في المخالفة الصريحة للقانون رقم 21 لسنة 1964م في شأن... القانون الموحد لمقاطعة إسرائيل.

1 ـ استمرار مؤسسة البترول الكويتية في مخالفة القانون رقم 21 لسنة 1964م في شأن... القانون الموحد لمقاطعة إسرائيل وذلك منذ سنة 2007 وحتى الآن.

اعترف وزير النفط عن طريق رئيس شركة البترول الكويتية العالمية السيد «حسين إسماعيل» رسميا بجريمة التعامل مع الكيان الصهيوني والتي يمنعها ويعاقب عليها القانون الكويتي في القانون رقم 21 لسنة 1964م في شأن.. القانون الموحد لمقاطعة إسرائيل، وذلك بالرغم من أن الشعب الكويتي يرفض رفضا قاطعا التعامل مع الكيان الصهيوني أو التطبيع معه، كما أن سمو أمير البلاد (حفظه الله ورعاه) عندما كان وزيرا للخارجية وعميد ديبلوماسي العالم شدد وحارب التطبيع مع الكيان الصهيوني على مدار خمسين عاما، إلا أن رئيس شركة البترول الكويتية العالمية استمر في الشراكة مع شركة «ديلك الإسرائيلية» (DELEK GROUP)، متحديا لرغبة وإرادة سمو أمير البلاد والشعب الكويتي ومخالفا لقوانين وسياسات دولة الكويت.

تفاصيل القضية، إنه في سنة 2007 تم رهن أسهم شركة «ديلك الإسرائيلية» في أوروبا (Delek Europe B.V) في شركة (Petroleum Product Storage and Transport P.P.S.T) لدى البنوك العالمية والتي تملك شركة البترول الكويتية العالمية 50٪ من أسهمها وذلك لاقتراض 350 مليون يورو من البنوك العالمية وقد تم إخطار شركة البترول الكويتية العالمية عن طريق المستشار المالي لشركة Lehman Brothers الممثل المالي لشركة «ديلك الإسرائيلية» في أوروبا (Delek Europe B.V) بأن شركة «ديلك الإسرائيلية» DELEK قامت باقتراض 350 مليون يورو من البنوك العالمية وأن أسهمها في شركة (P.P.S.T) التي تملك شركة البترول الكويتية العالمية 50٪ من أسهمها قد تم رهنها لدى البنوك العالمية ولقد تم إخطار شركة البترول الكويتية العالمية رسميا بذلك.

وقام السيد «روس بيكر» بأوامر من رئيس شركة البترول الكويتية العالمية السيد «حسين إسماعيل» بأخذ زمام التفاوض وتغطية هذه القضية حتى لا يعلم بها أحد وللأسف استطاع «روس بيكر» ورئيس شركة البترول الكويتية العالمية إخفاء المعلومات عن تلك الشراكة مع الشركة الإسرائيلية إلى أن حصلنا على المخاطبات الداخلية التي تدين رئيس شركة البترول الكويتية العالمية والذي قام وزير النفط بحمايته في أكثر من قضية.

والإجراء المشين الذي ارتكبه رئيس شركة البترول الكويتية العالمية منذ سنة 2007 هو عدم التخلص من الشراكة مع شركة «ديلك الإسرائيلية»

DELEK GROUP ENERGY

واستمراره في الشراكة مع شركة «ديلك الإسرائيلية»

DELEK GROUP ENERGY

إلى وقتنا الحالي.

نص التصريح الذي جاء في جريدة الراي الكويتية «العدد رقم 12276 يوم السبت الموافق 9 فبراير 2013» لرئيس شركة البترول الكويتية العالمية (الذي اعترف فيه بالشراكة مع إسرائيل).

«فرضت علينا إثر استحواذ (ديليك) على (تكساكو) البلجيكية»

إسماعيل لـ «الراي»: لجنة تحقيق في الشراكة النفطية مع الإسرائيليين

«كشف رئيس مجلس الإدارة العضو المنتدب في شركة البترول العالمية حسين إسماعيل أن وزير النفط هاني حسين طلب تشكيل لجنة تحقيق في ملابسات الشراكة النفطية بين الكويت وشركة «ديليك» الإسرائيلية.

وأشار حسين في تصريح لـ «الراي» إلى أن «اللجنة سيشكلها قطاع التدقيق الداخلي في مؤسسة البترول الكويتية، للوقوف على تفاصيل الموقف، ونحن ملتزمون بكل إجراءات تخرج بهذا الشأن».

وكان موضوع الشراكة بين شركة البترول الكويتية العالمية وشركة «ديليك» الإسرائيلية قد أثير في أسئلة برلمانية تم توجيهها إلى وزير النفط هاني حسين التركيت.

وأوضح إسماعيل أن تلك الشراكة «حصلت من غير إرادة الطرف الكويتي، إثر استحواذ (ديليك) على شركة (تكساكو)، التي تتشارك مع الكويت في أنشطة نفطية في بلجيكا».

ويشير بيان صحافي منشور على موقع «ديليك» على الانترنت إلى أنها اشترت عمليات «شيفرون» الخاصة بتسويق الوقود في هولندا وبلجيكا واللوكسمبورغ في العام 2007 مقابل 342 مليون يورو.

وأكد إسماعيل أن استحواذ «ديليك» على «تكساكو» تم في 2007، ولم يكن بإمكان الجانب الكويتي أن يمنعه، مشيرا إلى أن «(تكساكو) مازالت تحتفظ باسمها القديم، وجميع الذين يتعامل معهم الجانب الكويتي فيها بلجيكيون، وجار اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة هذا الموقف».

ولفت إسماعيل أن «(ديليك) تتخارج الآن من كل أصولها في أوروبا، بيد أن (البترول العالمية) لم ولن تسعى لأي تعاون مع شركات إسرائيلية، وما حدث فرض علينا».

يعتبر هذا التصريح بمثابة إدانة لوزير النفط باعتراف رئيس شركة البترول الكويتية العالمية السيد «حسين إسماعيل» رسميا بجريمة التعامل مع الكيان الصهيوني.

2 ـ وزارة نفط الكويت عن طريق شركة البترول الكويتية العالمية تعقد اتفاقيات جديدة مع شركات إسرائيلية أخرى مخالفة للقانون رقم 21 لسنة 1964م في شأن.. القانون الموحد لمقاطعة إسرائيل.

تمادى رئيس شركة البترول الكويتية العالمية وفريق عمله وقاموا بإبرام صفقات مع «ديلك الإسرائيلية» في أوروبا (Delek Europe B.V) وشركات إسرائيلية أخرى عن طريق شركة International Diesel Service I.D.S لتزويد الشاحنات بالوقود «إحدى الشركات التابعة لشركة البترول الكويتية العالمية» بالمخالفة لسياسة الدولة وللقانون رقم 21 لسنة 1964م في شأن.. القانون الموحد لمقاطعة إسرائيل الذي يمنع التعامل والتطبيع مع الكيان الصهيوني، حيث تتيح هذه الاتفاقية استخدام كروت تزويد الشاحنات بالديزل التي تصدرها شركة (I.D.S) إحدى الشركات التابعة لشركة البترول الكويتية العالمية في محطات الوقود التي تمتلكها الشركات الإسرائيلية كما تتيح استخدام الكروت التي تصدرها الشركات الإسرائيلية لتزويد الشاحنات بالديزل في محطات الوقود التي تمتلكها شركة (I.D.S) إحدى الشركات التابعة لشركة البترول الكويتية العالمية) وقد قام المدعو «جريت روتنغا» الذي ذكر في المحور الرابع للاستجواب بتوقيع عقد الشراكة بين شركة (I.D.S) إحدى الشركات التابعة لشركة البترول الكويتية العالمية لتزويد الشاحنات بالوقود والشركات الإسرائيلية.

وقضية التعامل مع الكيان الصهيوني تبين مدى علاقة السيد «حسين إسماعيل» مع الوسيطين «روس بيكر» و«جريت روتنغا» ولكل واحد منهم محور خاص في هذا الاستجواب.

● ثانيا: تعمد استمرار وزارة النفط ببيع الخمور والمجلات الخليعة في محطات الوقود التابعة لشركة البترول الكويتية العالمية في أوروبا والتي يعاقب عليهما قانون الجزاء رقم 16 لسنة 1960 في المادة 204 والمادة 260 مكرر (أ).

سبق وقام السيد وزير النفط الأسبق «محمد العليم» بمخاطبة شركة البترول الكويتية العالمية للتوقف عن بيع الخمور والمجلات الخليعة في محطات الوقود المملوكة بنسبة 100٪ لشركة البترول الكويتية العالمية لتعارضها للقوانين المعمول فيها في دولة الكويت حيث يعاقب عليهما القانون رقم 16 لسنة 1960 في المادة 260 مكرر (أ) التي تنص على «يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد على 300 دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من باع أو اشترى أو تناول أو قبل التنازل أو حاز بأي صورة كانت بقصد الاتجار أو الترويج خمرا أو شرابا مسكرا» والمادة 204 من نفس القانون التي تنص على «...يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تجاوز ثلاثة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين...ويحكم بالعقوبات السابقة على كل من طبع أو باع أو وزع أو عرض صورا أو رسوما أو نماذج أو أي شيء آخر يخل بالحياء».

ورغم ذلك لم يقم وزير النفط الحالي السيد «هاني عبدالعزيز حسين» (الذي تقلد العديد من المناصب في شركة البترول الكويتية العالمية منذ بداية الثمانينيات، حيث كان عضو مجلس إدارة في الشركة إلى أن وصل إلى منصب رئيس مجلس إدارة شركة البترول الكويتية العالمية وذلك في أواخر التسعينيات) باتخاذ أي إجراء لوقف بيع الخمور والمجلات الخليعة في محطات الوقود التابعة لشركة البترول الكويتية العالمية واستمر الوضع كما هو في تلك المحطات المملوكة لدولة الكويت بنسبة 100٪.

كما لم يقم رئيس شركة البترول الكويتية العالمية السيد «حسين إسماعيل» أثناء زياراته العديدة والمتكررة لمحطات الوقود في أوروبا منذ تعيينه في نوفمبر 2007 وحتى الآن بمطالبة إدارة هذه الشركات بالتوقف عن بيع الخمور والمجلات الخليعة.

فلماذا تقوم شركة البترول الكويتية العالمية بالاستمرار في بيع الخمور والمجلات الخليعة في محطات الوقود التي تمتلكها بنسبة 100٪ ضاربة عرض الحائط بكل القوانين التي تمنع ذلك؟

المحور الثاني

التجاوزات المالية والإدارية التي شابت تعاقد شركة صناعة الكيماويات البترولية (P.I.C) مع «شركة داوكيميكال»

1 ـ تعمد إهدار وتبديد المال العام بالموافقة على بنود مجحفة في التعاقد مع «شركة داوكيميكال»حملت دولة الكويت خسائر مليارية ضخمة.

تعد «صفقة الداوكيميكال» من كبرى الجرائم المالية التي مرت بتاريخ الكويت، حيث قامت شركة صناعة الكيماويات البترولية (P.I.C) بإبرام عقد شراكة مع «شركة داوكيميكال» وقامت بتوقيع بند جزائي خيالي على دولة الكويت في حال فسخ العقد وتم ذلك بمعزل عن موافقة وعلم الحكومة، كما قامت بإضافة بند التحكيم الدولي على العقد بدلا من تطبيق القانون الكويتي. مما كبد خزينة المال العام خسائر مليارية ضخمة جراء هذه الصفقة المشبوهة تتحملها الكويت نتيجة الخسائر التي أصابت «شركة داوكيميكال»كما تدعي.

2 ـ الإهمال في التحوط ضد القضية التي رفعت أمام هيئة التحكيم الدولية.

حيث أكد ديوان المحاسبة على أن شركة صناعة الكيماويات البترولية (P.I.C) لم تقم بالاحتياط اللازم لمقابلة التعويضات الناتجة عن إلغاء تعاقد الشراكة مع «داو» حيث أقر بأن مجلس الوزراء ألغى التعاقد وفقا للإطار القانوني السليم، وبما يحفظ حقوق الدولة ومصالحها.

كما أصدر مجلس الوزراء قراره المتخذ في اجتماعه الاستثنائي رقم (67 ـ 2008/2) المنعقد بتاريخ 2008/12/28 بالتوصية بالطلب من المجلس الأعلى للبترول، بمباشرة الإجراءات اللازمة لإلغاء التعاقد مع إحدى الشركات الأميركية (داو)، وفقا للإطار القانوني السليم، وبما يحفظ حقوق الدولة ومصالحها، وبناء على هذا القرار قامت شركة (P.I.C) بإلغاء الاتفاقية الموقعة بتاريخ 2008/11/28 لإنشاء شركة محاصة متخصصة في الكيماويات البترولية برأسمال قدره 17,4 مليار دولار، كمشاركة عالمية بنسبة 50٪ لكل منهما (بحيث تمتلك هذه الشركة الجديدة ما نسبته 40٪ من أصول الشريك الأميركي).

وبعد انتهاء المرافعات في 28 و2011/11/29 تم الاتفاق على ان تنهي هيئة التحكيم عملها مع نهاية شهر ديسمبر 2011، وتم تمديد أعمال هيئة التحكيم إلى آخر شهر مارس 2012، ثم بعد ذلك تم تمديدها آخر شهر يونيو 2012.

وصدر حكم التحكيم بتغريم الكويت تعويضا تبلغ قيمته 2,16 مليار دولار بالإضافة إلى غرامات مالية يومية (فوائد التعويض) تتحملها الكويت جراء فسخ العقد مع «شركة داوكيميكال» منذ تاريخ فسخ العقد، والتي تقدر قيمتها بـ 250 ألف دولار يوميا منذ تاريخ فسخ العقد أي بما يعادل حوالي 300 مليون دولار تقريبا حتى الآن وإذا بالكويت بمواجهة حكم تحكيم دولي مبرر لا مناص منه، كان بالإمكان اللجوء إلى صلح واق قبل صدور هذا الحكم المفاجئ!

ما الذي حدث طيلة فترة التقاضي والمرافعات؟ ولماذا لم تفصح القيادات النفطية عن مجريات التحكيم وموقفها أولا بأول؟

وما طبيعة مرافعات من تولى الدفاع عن الكويت؟ ومن الذي قام بالدفاع عن الكويت؟ وما خبراته في هذا المجال؟ ولماذا فشلوا في درء خطر التعويضات المليارية؟

3 ـ إهمال الإجراءات الاحتياطية التي كان من المفترض أن تتخذها الشركة لمقابلة التعويضات الناتجة عن إلغاء التعاقد والسعي لتحميل الدولة قيمة هذه المطالبة بالكامل.

لم تقم شركة صناعة الكيماويات البترولية بالاحتياط لمقابلة التعويضات الناتجة عن إلغاء التعاقد بموجب القضية المرفوعة ضد الشركة أمام هيئة التحكيم الدولية التابعة لغرفة التجارة الدولية، وذلك في حال تطبيق المادة الخاصة بشروط التعويض بالاتفاقية للطرف المتضرر فيما إذا رفض أحد الطرفين إتمام الصفقة، حيث يحق للطرف المتضرر المطالبة بجميع الخسائر والأضرار التي نتجت عن الإلغاء.

كما انه تم اقتراح المعالجات التالية في محضر اجتماع إدارة شركة صناعة الكيماويات البترولية (P.I.C) في 2011/10/6:

● تتحمل الدولة قيمة المطالبة بالكامل، حيث قرار الإلغاء هو قرار سيادي صدر عن مجلس الوزراء، مهيمنا على قرار المجلس الأعلى للبترول وشركة صناعة الكيماويات البترولية (P.I.C) الذي يفرض أن تتحمل الدولة تبعاته.

● تتحمل شركة صناعة الكيماويات البترولية (P.I.C) إجمالي ما ينشأ من تعويضات كونها طرف التعاقد والذي يترتب عليه تجاوز في مصروفات التشغيل لدى شركة صناعة الكيماويات البترولية (P.I.C) نظرا لعدم رصد أي مبالغ لمقابلة تلك المطالبة.

ثم صدر القرار رقم 2011/21 في التاريخ نفسه على موافاة مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية بآخر مستجدات دعوى التحكيم المرفوعة من الشركة الأميركية ضد شركة صناعة الكيماويات البترولية (P.I.C) وتأكيد عدم تحمل شركة صناعة الكيماويات البترولية (P.I.C) لأي أعباء وآثار مالية قد تنشأ جراء قرار التحكيم وطلب ديوان المحاسبة بيان الإجراءات الاحتياطية التي اتخذتها شركة صناعة الكيماويات البترولية (P.I.C) لمقابلة التعويضات الناتجة عن إلغاء التعاقد والتنسيق مع مؤسسة البترول الكويتية بشأن تلك التعويضات.

وأفادت شركة صناعة الكيماويات البترولية (P.I.C) بأنه جار التنسيق مع مؤسسة البترول الكويتية لوضع الإجراءات الاحتياطية حول كيفية التمويل في حالة الالتزام بالسداد.

وعقب الديوان بسرعة التنسيق مع مؤسسة البترول الكويتية والجهات المعنية بشأن الاحتياط للتعويضات، وخاصة بعد أن صدر حكم هيئة التحكيم لاحقا، إذ يكرر أن تقرير ديوان المحاسبة يتناول السنة المالية 2012/2011.

4 ـ التعمد في إخفاء المعلومات وإهدار وتبديد المال العام وتقديم المصالح الشخصية على مصالح الدولة في التعاقد مع «شركة داوكيميكال» (تضارب المصالح).

لم يصدر مطلقا من السيد وزير النفط «هاني عبدالعزيز حسين» ولا من المجلس الأعلى للبترول أي بيان يوضح للشعب الكويتي القضية وأبعادها والخسائر المترتبة عن فسخ الحكومة لهذا العقد رغم علمهم بكل أبعاد تلك القضية.

والمريب في الأمر أن أحد المفاوضين الرئيسيين في الصفقة

البقية ص12

الأنباء
الثلاثاء 19 فبراير 2013

هاني حسين اعترف رسمياً بجريمة التعامل مع الكيان الصهيوني عن طريق رئيس شركة البترول الكويتية العالمية

وزير النفط تعمّد إخفاء المعلومات والإهدار والتبديد في المال العام وقدم مصالحه الشخصية على مصالح الدولة في عقد «الداو»

المستجوبان بعد تقديم الاستجواب

حديث جانبي بين حماد والفزيع

تتمة المنشور ص11

وأحد كبار مستشاريها لدى مؤسسة البترول الكويتية هو هاني عبدالعزيز حسين (وزير النفط الحالي)، الذي كان يعمل مستشارا لدى «شركة داوكيميكال» في الوقت نفسه، كما قام هاني عبدالعزيز حسين بصفته مستشارا «لشركة داوكيميكال» بالتفاوض مع مؤسسة البترول الكويتية للتعاقد مع «شركة داوكيميكال» أثناء زيارته الرسمية مع وفد من «شركة داوكيميكال» لمقابلة رئيس مؤسسة البترول الكويتية السابق سعد الشويب.

فكيف يستطيع إنصاف الكويت في عقود له مصالح خاصة فيها؟

كما أفادت المعلومات من محضر الاستشكال الذي قدمته شركة صناعة الكيماويات البترولية (P.I.C) بأنه عند عرض «مشروع داوكيميكال» على المجلس الأعلى للبترول قبل اتخاذ قرار الاستثمار، قامت مها ملا حسين رئيسة شركة صناعة الكيماويات البترولية (P.I.C) بحذف الجزئية التي ذكر فيها المستشار المالي (JP Morgan) لشركة صناعة الكيماويات البترولية (P.I.C) من أن وضع «شركة داوكيميكال» سيئ وهي تحت ضغط بسبب الأزمة المالية العالمية وتحتاج إلى أموال نقدية، فعلى شركة صناعة الكيماويات البترولية (P.I.C) طلب تخفيض سعر الصفقة.

ومع أن مها ملا حسين لم تبلغ المجلس الأعلى أن الوضع المالي «لشركة داوكيميكال» سيئ فإن المجلس الأعلى للبترول طلب من شركة صناعة الكيماويات البترولية (P.I.C) أن تطلب من «شركة داوكيميكال» تخفيض سعر الصفقة وهو ما تم بالفعل.

والغريب بالأمر أن وزير النفط كان على علم بما قامت به مها ملا حسين ولم يتحرك لمحاسبتها، فهي لم تراع مصالح الكويت بالحصول على سعر أقل للصفقة بل قامت بعكس ذلك وهو محاولة زيادة ربحية «شركة داوكيميكال» على حساب مصلحة مؤسسة البترول الكويتية بإخفاء هذه المعلومات عن المجلس الأعلى للبترول.

5 ـ إهدار المال العام بتعمد الاحتفاظ بالعديد من الشركات التي تم تأسيسها في عدد من الدول الأوروبية والتي انتفى الغرض من وجودها في ظل إلغاء شركة (P.I.C) لصفقة الشراكة وتجاهل ملاحظات ديوان المحاسبة.

وأفاد ديوان المحاسبة بأنه تبين من المراجعة ما يلي:

استمرار شركة صناعة الكيماويات البترولية (P.I.C) في الاحتفاظ بالعديد من الشركات التي تم تأسيسها في عدد من الدول الأوروبية، والتي انتفى الغرض من وجودها في ظل إلغاء شركة صناعة الكيماويات البترولية (P.I.C) لصفقة الشراكة مع «شركة داو كيميكال»، بناء على قرار مجلس الوزراء، حيث إن جميع هذه الشركات مملوكة بنسبة 100٪ لشركة (P.I.C)، الأمر الذي قد يترتب عليه تحمل الشركة لالتزامات مالية قانونية مستقبلية، في ظل وجود تلك الشركات القائمة من دون أعمال أو أنشطة خاصة بها، لاسيما في «الولايات المتحدة الأميركية» و«هنغاريا».

كما سبق لديوان المحاسبة أن أشار إلى ذلك ضمن تقريره عن السنة المالية السابقة 2011/2010، وطلب الديوان مجددا العمل على التخلص من تلك الشركات واسترداد المبالغ التي تم إيداعها من دون عوائد لتجنب أي التزامات مستقبلية عن وجودها من دون أعمال أو أنشطة.

المحور الثالث

التجاوزات المالية والإدارية وإهدار وتبديد المال العام في المصافي البترولية الخارجية التابعة للكويت

أولا: التجاوزات المالية والإدارية التي شابت مشروع مصفاة «قيتنام».

ثانيا: التجاوزات المالية والإدارية في مشروع تطوير وتحسين مصفاة «يوروبورت» في «مدينة روتردام» في «هولندا».

ثالثا: التجاوزات المالية والإدارية التي شابت مشروع مصفاة «نابولي» في «إيطاليا».

أولا: التجاوزات المالية والإدارية في مشروع مصفاة «قيتنام»

وصف المشروع

ـ إنشاء مجمع للتكرير والبتروكيماويات في «قيتنام» لتلبية الاحتياجات المحلية بشكل رئيسي، وذلك بطاقة تكريرية تبلغ 10 ملايين طن سنويا (أي ما يعادل 200 ألف برميل يوميا) لإنتاج المشتقات النفطية.

وتم تأسيس شركة المشاركة (N.S.R.P) الخاصة بالمشروع في 2008/4/14 من الشركاء التاليين:

ـ 35,1٪ KPI KUWAIT PETROLEUM INTRNATIONL «الكويت»

ـ 35,1٪ IKC IDEMISTSU KOSAN «اليابان»

ـ 25,1٪ PVN PETRO VIETNAM «قيتنام»

ـ 4,7٪ MCI MITSUI CHEMICALS «اليابان»

التجاوزات التي شابت مشروع «قيتنام»

1 ـ تقديم معلومات غير صحيحة للحصول على موافقة مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية على رسالة الترسية (LOA) لمشروع مصفاة «قيتنام».

قامت إدارة مؤسسة البترول الكويتية بالموافقة على توقيع رسالة ترسية مشروع «قيتنام» بتاريخ 29/11/2012، بعد أن قام رئيس شركة البترول الكويتية العالمية السيد «حسين إسماعيل» بعرض كل الأدلة التي تثبت ان رسالة الترسية غير ملزمة قانونيا لشركة البترول الكويتية العالمية أو لمؤسسة البترول الكويتية، وتم توقيع رسالة ترسية مشروع «قيتنام» بتاريخ 2013/1/15 في «مدينة هانوي» في «جمهورية قيتنام».

وقد قام أيضا رئيس شركة البترول الكويتية العالمية بتقديم عدة تصاريح صحافية يثبت فيها أن رسالة الترسية غير ملزمة قانونيا لشركة البترول الكويتية العالمية أو مؤسسة البترول الكويتية.

ولكن للأسف كما قام فريق مشروع «كي داو» بإخفاء الحقائق لتوريط دولة الكويت قام رئيس شركة البترول الكويتية العالمية «حسين إسماعيل» بالتعاون مع بعض أعضاء مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية بإخفاء الحقيقة عن طبيعة رسالة الترسية، على الرغم من أن رسالة الترسية في حقيقة الأمر ملزمة قانونيا لشركة البترول الكويتية العالمية ولمؤسسة البترول الكويتية، مما يعرض مصالح الكويت للخطر ولغرامات مالية ضخمة إذا تم إلغاء عقد الإنشاء مع المقاول.

2 ـ التلاعب في ترسية مناقصة مشروع قيتنام والقبول بشروط مجحفة تعرض مصالح المؤسسة المستقبلية للخطر.

حيث حضر رئيس شركة البترول الكويتية العالمية «حسين إسماعيل» منفردا دون وجود أي مسؤول كويتي آخر للتفاوض مع مقاول المشروع لتجديد عقد إنشاء مصفاة «قيتنام»، وقد تم الاتفاق بين الطرفين بأن يقوم مقاول المشروع بتثبيت السعر بشرط أن تقوم شركة (N.S.R.P) (التي تملك فيها شركة البترول الكويتية العالمية نسبة 35,1٪ ورئيس مجلس إدارتها هو أيضا حسين إسماعيل) بتحمل المسؤولية القانونية الكاملة لدفع المبالغ الناجمة عن ارتفاع نسبة ضرائب الدخل أو أي ضرائب أخرى تفرضها دولة «قيتنام» على المشروع بدلا من المقاول أثناء فترة بناء المصفاة التي قد تصل قيمة هذه المبالغ إلى عشرات الملايين من الدولارات.

فكيف لرئيس شركة البترول الكويتية العالمية أن يقبل هذا الشرط الذي يحمي مقاول المشروع؟ ويعرض المصالح الاستثمارية لمؤسسة البترول الكويتية في مصفاة «قيتنام» للخطر الحقيقي، فهذا مثال بسيط حتى يتبين مدى خطورة قبول هذا الشرط على استثمار مؤسسة البترول الكويتية في مشروع مصفاة «قيتنام».

وحيث ان إجمالي دخل مقاول مشروع مصفاة «قيتنام» في أثناء فترة بناء المصفاة التي ستستمر على الأقل 40 شهرا يقدر بحوالي 5 مليارات دولار، فإذا قامت حكومة دولة «قيتنام» في هذه الفترة على سبيل المثال بزيادة نسبه 1٪ على ضرائب الدخل أو بفرض أي ضريبة جديدة بالنسبة نفسها على المشروع، تكون شركة (N.S.R.P) ملزمة قانونيا بدفع ما يقارب من 50 مليون دولار لحكومة «دولة قيتنام» بدلا من المقاول، فكيف إذا كانت النسبة أكثر من ذلك؟

وخطورة الموضوع أيضا هي عدم احتساب تكلفة هذه الضرائب الجديدة ضمن الجدوى الاقتصادية للمشروع، مما يعني أن العائد الاستثماري للمشروع أقل بكثير عن العائد الاستثماري الذي عرض على أعضاء مجلس إدارة المؤسسة وتمت الموافقة عليه.

إن ما قام به رئيس شركة البترول الكويتية العالمية يعتبر انتهاكا لأسس الشفافية حيث ان مناقصة بناء مصفاة قيتنام طرحت قبل حوالي السنتين وكانت تكلفة أي تغيير في نسبة ضريبة الدخل وأي ضرائب جديدة تفرضها حكومة دولة «قيتنام» على المشروع تعتبر جزءا من مصاريف المقاول، فكان من الواجب عند تغيير هذا الشرط الأساسي في المناقصة بأن يقوم رئيس شركة البترول الكويتية العالمية بإعادة طرح مناقصة المصفاة حتى يتمكن المقاولون الآخرون من تقديم عروض بأسعارهم مرة أخرى على هذا الأساس الجديد.

3 ـ استغلال النفوذ بتمرير عمليات غير قانونية في مشروع «قيتنام».

أ ـ تعريض مصالح مؤسسة البترول الكويتية للخطر فقد قامت شركة (N.S.R.P) والتي رئيس مجلس إدارتها السيد «حسين إسماعيل» رئيس شركة البترول الكويتية العالمية بالاتفاق مع جهة واحدة لتكون المسؤول الوحيد للقيام بعملية تحويل العملة المحلية القيتنامية إلى دولارات أميركية لدفع قيمة نفط الكويت المبيع إلى «مصفاة قيتنام» والتي تصل قيمته إلى حوالي 7 مليارات دولار سنويا.

ب ـ وأيضا الاتفاق السري لشركة (N.S.R.P) والتي رئيس مجلس إدارتها السيد «حسين إسماعيل» رئيس شركة البترول الكويتية العالمية بتقديم أموال شبه رشوة لمصرف قيتنامي حتى يوافق على توقيع وثيقة تحويل العملة القيتنامية إلى دولارات أميركية.

4 ـ تعريض مصالح دولة الكويت النفطية في الخارج للعديد من المخاطر بالتجاهل للآراء التحفظية للعضو المنتدب للشؤون المالية في مؤسسة البترول الكويتية والتي أثارت العديد من السلبيات المتعلقة بمشروع «قيتنام».

وفيما يلي نص المذكرة الداخلية للعضو المنتدب للشؤون المالية في مؤسسة البترول الكويتية بخصوص مشروع «قيتنام» بتاريخ 2012/11/19.

الموضوع: مشروع مصفاة قيتنام (NSRP) (كما جاء في نص المذكرة الداخلية)

«تقدمت شركة (كي.بي.سي) هولدينجز اروبا (Aruba) بكتابها المؤرخ في 3 سبتمبر 2012 بخصوص الموضوع أعلاه، تطلب من المؤسسة إعادة النظر في الحد الأدنى للعائد المقبول للاستثمار في مشروع مصفاة قيتنام والمحدد بـ 16٪.

وقد قامت الشركة باستعراض دراسة اقتصاديات المشروع لجهاز الشؤون المالية متضمنة المميزات والضمانات الناتجة من المخاطر في قيتنام، مما نتج عنه معدل عائد داخلي IRR) 15,5٪).

ونظرا لعدم تقديم الحكومة القيتنامية ضمانا للعملة بنسبة 100٪ بنفس الوقت، حيث قدمت الحكومة القيتنامية الضمان بنسبة 30٪ بعد يومين من تاريخ الاستحقاق و70٪ بعد 28 يوما، أي ن ضمان توفير العملة بنسبة 100٪ لن يتم إلا بعد 58 يوما، مما اضطر الشركة إلى حساب مخاطر لتقلبات العملة وعلى أثره تم تخفيض العائد بنسبة 1,2٪، وكما قامت الشركة بتكوين رأسمال عامل احتياطي يبلغ 755 مليون دولار تدفع من قبل المستثمرين كل حسب حصته، مما أدى إلى تخفيض العائد بنسبة 0,9٪ مما أدى إلى تخفيض معدل العائد الداخلي ليصل إلى 13,4٪.

لذا نرى أنه بالرغم من أن معدل العائد الداخلي للمشروع يفوق المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال للشركة إلا أنه يجدر الإشارة إلى ما يلي:

1 ـ عدم ضمان توافر العملة بنسبة 100٪ بنفس الوقت كما هو مطلوب من مجلس الإدارة.

2 ـ لم تستطع الشركة إيجاد وسيلة لتلافي التقلبات في سعر صرف العملة القيتنامية مقابل الدولار، لذلك سعت الشركة إلى افتراض أن ذلك سيؤثر على معدل العائد الداخلي بنسبة 1,2٪ سلبا.

3 ـ لم تستطع الشركة تلافي معدل المخاطر لجمهورية قيتنام والمحدد بـ 6٪ بالكامل وعللت أن ذلك يرجع إلى أن هناك مخاطر كمية يمكن تحديدها ومخاطر كمية لا يمكن تحديدها».

فكيف لمجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية وعلى رأسها وزير النفط أن تتجاهل رأي العضو المنتدب للشؤون المالية في مؤسسة البترول الكويتية الذي يعتبر من أهم الآراء لتقييم المشاريع في المؤسسة؟

5 ـ توريط دولة الكويت بالالتزام بدفع مبالغ مالية ضخمة للبنوك المقرضة وذلك بالقبول بضمان كفالة الانجاز على الرغم من ارتفاع نسبة المخاطرة فيه.

حيث كان ضمن الاتفاقيات المبرمة مع البنوك العالمية المقرضة لمشروع «قيتنام» اتفاقية (ضمان كفالة الانجاز) للبنوك العالمية المقرضة لمشروع «قيتنام»، والتي تنص على أنه في حالة عدم تمكن مقاول المشروع من الانتهاء من إنجاز «مشروع قيتنام» في الوقت المحدد لأي سبب من الأسباب، فستكون مؤسسة البترول الكويتية ملزمة بدفع كامل مبلغ الدين بالإضافة لفوائد البنوك العالمية المقرضة بالإضافة لخسارة رأس المال لتتجاوز قيمة المبلغ ثلاثة مليارات دولار.

فلماذا قامت مؤسسة البترول الكويتية بالقبول بمثل هذا الشرط رغم ارتفاع نسبة المخاطرة به؟ خاصة أن هناك أسبابا قد تكون خارجة عن إرادة من يقومون بتنفيذ المشروع على سبيل المثال أسباب سياسية مثل (الإضرابات ـ التأميم).

ثانيا: التجاوزات المالية والإدارية في مصفاة «روتردام» في «هولندا»

وصف المشروع

الهدف من المشروع محاولة تطوير مصفاة «يوروبورت» المملوكة لمؤسسة البترول الكويتية بتكلفة إجمالية تبلغ 879 مليون دولار أميركي من خلال إعادة هيكلة منتجاتها البترولية عبر إنشاء وحدات تكريرية جديدة بهدف التوسع في إنتاج الديزل الخالي من الكبريت والزيوت وتحديث مرافق أخرى.

وتعتبر مصفاة «يوروبورت» من المصافي الصغيرة مقارنة بالمصافي العالمية وذات قدرة محدودة حيث تسعى شركة البترول الكويتية العالمية لاستثمارها في تطوير طاقتها التحويلية، حيث ان معدل الطاقة الإنتاجية للمصفاة بالنسبة للنفط الخام (88) ألف برميل يوميا ويشكل النفط الخام الكويتي المستخدم فيها حوالي النصف.

التجاوزات التي شابت مشروع مصفاة «روتردام»

1 ـ المغالطة والتضليل في رد وزير النفط على الأسئلة المتعلقة بمصفاة «روتردام» لحماية رئيس شركة البترول الكويتية العالمية في قضية التحايل على تقديم التكلفة الحقيقة لمشروع تطوير مصفاة «روتردام» للحصول على الموافقة ولتمرير المشروع من مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية.

● حيث جاء رد وزير النفط في الأسئلة الموجهة إليه بخصوص مصفاة «روتردام» والخاصة بقيام السيد Anthony Peter Saunders رئيس قسم التمويل في شركة البترول الكويتية العالمية بمخاطبة إدارة شركة البترول الكويتية العالمية بخصوص فشل المشروع بالنفي وإخفاء المعلومات الخاصة بذلك متبعا أسلوب المغالطة والتضليل لحماية وإعفاء رئيس شركة البترول الكويتية العالمية من المساءلة. وتنحصر تفاصيل القضية في أن مشروع تطوير مصفاة «روتردام» في «هولندا» قد تم عرضه على مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية في منتصف 2012 بوساطة رئيس شركة البترول الكويتية العالمية «حسين إسماعيل» ورئيس مصفاة «روتردام» «وائل سالمين» وذلك بتكلفة إجمالية تقدر بحوالي مليار دولار وقد وافق مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية على عمل دراسة الجدوى على أساس هذه التكلفة.

والحقيقة التي تم إخفاؤها وتغييبها عن مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية أن التكلفة الحقيقية للمشروع هي (مليار وخمسمائة مليون دولار) أي بزيادة 500 مليون دولار عن التكلفة التي قام رئيس الشركة بعرضها على مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية لتمرير المشروع.

وحيث قام رئيس قسم التمويل في شركة البترول الكويتية العالمية السيد Anthony Peter Saunders (وهو مدير أجنبي يعمل في الشركة منذ أكثر من ثلاثين عاما) بمخاطبة إدارة شركة البترول الكويتية العالمية لعرض العديد من الملاحظات السلبية على المشروع، وتم إخفاء تلك المخاطبات، كما نفى الوزير في رده على الأسئلة الموجهة إليه وجود هذه المخاطبات تماما. كما تم معاقبة رئيس قسم التمويل في شركة البترول الكويتية العالمية بسحب جزء من دائرة تمويل المشاريع منه ومنحها لشخص آخر وذلك بعد قيامه بمخاطبة إدارة شركة البترول الكويتية العالمية بخصوص عدم جدوى المشروع.

أهم النقاط التي وردت في مخاطبات رئيس قسم التمويل في شركة البترول الكويتية العالمية السيد/ Anthony Peter Saunders إلى إدارة شركة البترول الكويتية العالمية والتي تم إخفاؤها عن مؤسسة البترول الكويتية:

1 ـ طريقة عرض المشروع على مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية غير صحيحة. فقد تم العرض بأن شركة البترول الكويتية العالمية سوف تقوم بدراسة جدوى بتكلفة 30 مليون دولار ومن ثم يتم اتخاذ القرار باستثمار حوالي مليار دولار في منتصف العام 2013، بينما الحقيقة أن استمرار العمل في المصفاة إلى حين اتخاذ قرار الاستثمار في منتصف سنة 2013 سوف يكلف شركة البترول الكويتية العالمية ما مقداره من 400 إلى 500 مليون دولار، فكان يجب على من قدم المشروع إلى مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية أن يخطرهم بالآتي:

أ ـ هل مؤسسة البترول الكويتية مستعدة لخسارة حوالي 450 مليون دولار لانتظار أخذ قرار باستثمار مليار دولار على المصفاة؟ وبالتالي فإن التكلفة الحقيقة للمشروع هي حوالي مليار وخمسمائة مليون دولار وليس مليار دولار فقط.

ب ـ وللعلم فإن النصف مليار دولار التي سوف يتم صرفها على خسائر ومصاريف المصفاة خلال هذه السنة سوف تؤخذ من الشركات الرابحة وهذا سيؤثر سلبا على الشركة ككل.

ج ـ وأخيرا إذا تم رفض المشروع بواسطة مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية فمن الذي يتحمل خسارة نصف مليار دولار كنا نستطيع أن نوفرها لو قمنا بتحويل المصفاة إلى مستودعات؟

وحيث إن ملاحظات رئيس قسم التمويل في شركة البترول الكويتية العالمية السيد «Anthony Peter Saunders»

أوضحت أن المشروع لم يعرض عليه للتدقيق في الجدوى الاقتصادية للمشروع والذي يعد من صلب عمل هذا المسؤول ولكن رئيس شركة البترول الكويتية العالمية بالاشتراك مع مدير مصفاة «روتردام» قاما بعرض المشروع على مجلس إدارة مؤسسة البترول بدون المرور في القنوات الصحيحة.

بالإضافة للمخالفة الجسيمة التي ارتكبها رئيس شركة البترول الكويتية العالمية بعدم إبلاغ مؤسسة البترول الكويتية بما جاء في مخاطبات رئيس قسم التمويل في الشركة عن مشروع «روتردام» ليتمكنوا من تمرير المشروع، كما تم محاربة مدير دائرة تمويل المشاريع بتقليص صلاحياته وإعطائها إلى شخص آخر بعد المخاطبات التي وجهها رئيس قسم التمويل في شركة البترول الكويتية العالمية السيد «Anthony Peter Saunders» إلى الإدارة بخصوص مشروع تطوير مصفاة «روتردام».

2 ـ عدم الشفافية والتلاعب في ترسية مشروع تطوير مصفاة «روتردام».

حيث قامت اللجنة العليا في المكتب الرئيسي برئاسة رئيس شركة البترول الكويتية العالمية لتقييم عطاءات الشركات الهندسية لعمل المواصفات الهندسية الأولية لمشروع تطوير مصفاة «يوروبورت» في «روتردام» «بهولندا» والمملوكة بالكامل لشركة البترول الكويتية العالمية بالعديد من التجاوزات والمغالطات التي أثرت في نتائج المناقصة، فلم يكن ضمن الفريق الذي أعد معايير التقييم موظفين كويتيين شاركوا في وضع معايير التقييم، كما تم اعتماد معايير التقييم بنفس تاريخ الإقفال لاستلام العطاءات في27 يناير 2012، وهو ما يعتبر انتهاكا صريحا لأسس الشفافية في عملية ترسية المناقصة.

ولقد أشار التقييم إلى قبول ست شركات اجتازت المتطلبات الإجبارية وهي (1 ـ شركة تكنيب 2 ـ شركة جاكوبس 3 ـ شركة فلور 4 ـ شركة سي بي أي 5 ـ شركة سايبم 6 ـ شركة فوسترويلر)، وبعد اجتياز المتطلبات الإجبارية تم التقييم الفني للعطاءات وعندها سقطت شركة جاكوبس واجتاز التقييم الفني خمس شركات.

وعند بدء الجزء الأخير وهو التقييم التجاري تم إلغاء عطاء شركة فوسترويلر ودمجها مع شركة سايبم رغم أن عطاء شركة فوسترويلر كان مستقلا بالتقييم الفني أما شركة سايبم كان بالشراكة مع شركة فوسترويلر. فلماذا تم إلغاء عطاء شركة فوسترويلر؟

ثالثا: التجاوزات المالية والإدارية في مشروع مصفاة «الصين».

تعرض مشروع مصفاة «الصين» ومجمع البتروكيماويات للتأجيل لعدة مرات متتالية ثم إلى التوقف بعد حوالي 8 سنوات من الإهدار للمال العام للكويت دون تحقيق أي إنجاز من هذا المشروع على أرض الواقع، كما أن «شركة سينوبك الصينية» (الشريك في المشروع مع مؤسسة البترول الكويتية) لم تلتزم بالاتفاق المبرم، حيث قامت بتخفيض عدد محطات الوقود المتفق عليها إلى 200 محطة بدلا من 1000 محطة وهذا لا يتناسب مع الطاقة التكريرية للمصفاة التي تبلغ 300 ألف برميل يوميا، إضافة إلى أن مؤسسة البترول الكويتية لا يحق لها امتلاك تلك المحطات، وإنما لها فقط حق الاستئجار لهذه المحطات ولمدة محددة، بالإضافة إلى ذلك تم إلغاء بناء مجمع البتروكيماويات مما جعل مشروع «مصفاة الصين» غير مجد اقتصاديا، بعد حوالي 8 سنوات من

إهدار المال العام للكويت بقيمة تتجاوز 22,5 مليون دولار حتى نهاية شهر مارس 2012.

التجاوزات التي شابت مشروع مصفاة «الصين»

البقية ص13

صفقة الداو كيميكال تعد من أكبر الجرائم المالية التي مرت في تاريخ الكويت

«الكيماويات» قامت بتوقيع بند جزائي خيالي على الكويت في حال فسخ العقد بمعزل عن موافقة وعلم الحكومة

شركة صناعة الكيماويات لم تقم بالاحتياط لمقابلة التعويضات الناتجة عن إلغاء التعاقد

تجاوزات مالية وإدارية في المصافي البترولية الخارجية التابعة للكويت

فريق مشروع «كي داو» قام بإخفاء الحقائق لتوريط الكويت في صفقة مصفاة قيتنام وتغريمها مبالغ مالية ضخمة

رئيس شركة البترول الكويتية العالمية عرَّض المصالح الاستثمارية لمؤسسة البترول للخطر الحقيقي في مشروع مصفاة قيتنام

عدم وجود موظفين كويتيين ضمن الفريق المعد لمعايير التقيم في مصفاة روتردام

تجاوزات مالية وإدارية شابت تعاقد «الكيماويات البترولية» مع داوكيميكال والصفقة حمّلت الدولة خسائر مليارية ضخمة

تتمة المنشور ص12

1 ـ ملاحظات تقرير ديوان المحاسبة على مشروع مصفاة «الصين».

أكد ديوان المحاسبة من خلال تقريره الذي تضمن ملاحظاته على مؤسسة البترول الكويتية للسنة المالية 2011 ـ 2012، وانتقد تأخر تنفيذ مشروع مصفاة «الصين»، مؤكدا أن عشرات ملايين الدولارات أنفقت ولا يوجد أي تقدم في المشروع.

وقد أرسل الديوان الملاحظات إلى المؤسسة لترد عليها، التي بدورها وزعتها على شركاتها التابعة.

وذكر التقرير عن مشروع مصفاة الصين، أنه «صدر قرار مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية رقم 16 ـ 2010 بالموافقة على تنفيذ المشروع المشترك «سينو ـ كويت» والمبرم بين شركة البترول الكويتية العالمية وشركة صناعة الكيماويات البترولية (P.I.C) والممثلين للمؤسسة، وشركة «سينوبك» الممثلة للجانب الصيني لإنشاء مجمع للتكرير والبتروكيماويات بتكلفة إجمالية تقديرية بلغت نحو 11,08 مليار دولار، كما تم اعتماد مبلغ قدره 152 مليون دولار لتمويل الدراسات والتصاميم الأولية للمشروع، ومن المراجعة تبين استمرار تأخر تنفيذ المشروع طبقا للمراحل المقررة للشركة، على الرغم من تحميل المشروع مصاريف مرتبات العاملين والمصروفات الخاصة بالمكاتب الاستشارية التي بلغت 22,5 مليون دولار حتى نهاية شهر مارس من عام 2012.

وأرجع التقرير التأخير لعدة أسباب، منها وجود خلاف بين مؤسسة البترول الكويتية وشركة «سينوبك» الصينية حول خطة تنفيذ المشروع، حيث قامت الشركة الصينية بالبدء بالدراسات الخاصة بالتصاميم الأولية للمصفاة فقط، وتمويل تنفيذ ذلك من خلال تأسيس شركة مختصة من دون طلب مشاركة الجانب الكويتي، هذا بالإضافة إلى وجود تأخير في إنشاء مصنع البتروكيماويات، وذلك بعد خروج الشريك الاستراتيجي، شركة «داو كيميكال»، من الشراكة مع الجانب الكويتي، بالإضافة إلى عدم موافقة المؤسسة على المشاركة برأس المال المدفوع في تأسيس الشركة المشتركة، وذلك لتعارض خطة تنفيذ المشروع مع الخطة الاستراتيجية للمؤسسة عندما تم إنشاء المصفاة من دون مجمع البتروكيماويات.

وطالب «ديوان المحاسبة» في تقريره باتخاذ الإجراءات اللازمة لتلافي المعوقات التي تواجه تنفيذ المشروع، طبقا للخطط والمواعيد المقررة له، ودراسة جدوى الاستمرار في هذا المشروع، في ظل الخلافات مع الجانب الصيني، وما تتحمله المؤسسة من مصروفات سنوية خاصة بهذا المشروع.

وأصر القياديون في المؤسسة على أن كل الخطوات التي تمت في هذا المشروع صحيحة، واستمر الإصرار أيضا على الجدوى الاقتصادية للمشروع، وأنه لا يوجد أي تأخير في الجدول الزمني المحدد للمشروع، ولا يوجد أي إهدار للمال العام وها هي ملاحظات ديوان المحاسبة تؤكد عدم دقة هذا الكلام، والخوف كل الخوف أن تتكشف خلال الفترات المقبلة، حقائق جديدة واتفاقيات لم يعلن عنها سابقا مع الجانب الصيني، وبخاصة بعد أن وضع ديوان المحاسبة عينه على المشروع ونجد الكويت مطالبة بتنازلات جديدة، وهي لم تستوعب بعد صدمة تعويضات مشروع «كي ـ داو».

2 ـ التعمد في إضاعة مشروع المجمع النفطي لدولة الكويت في دولة الصين الشعبية مما يفقد الكويت مكانتها النفطية الاستراتيجية والتسبب في إهدار الأموال العامة للدولة لمدة 8 سنوات متتالية.

انتقدت شركة «سينوبك» طريقة عمل رئيس شركة البترول الكويتية العالمية وأعلنت أنها فقدت الثقة برئيس شركة البترول الكويتية العالمية ولقد تم ذلك في الاجتماع بين مسؤولين من مؤسسة البترول الكويتية وشركة «سينوبك» في تاريخ 15 ـ 16 مايو 2012، كما جاء ذلك في نص محاضر الاجتماع:

نص محاضر الاجتماع 15 ـ 16 مايو 2012:

مختصر الاجتماع في دولة «الصين» بين مسؤولين من مؤسسة البترول الكويتية وشركة «سينوبك» الصينية في تاريخ 15 ـ 16 مايو 2012.

التحديات التي يواجهها المشروع حاليا: (من نص محضر الاجتماع)

1 ـ شركة سينوبك أعطت مؤسسة البترول الكويتية فرصة أخيرة إما أن تقرر بشهر أغسطس أن تستثمر أو أنها سوف تقوم بالابتداء بمرحله التنفيذ بمفردها.

2 ـ قرار الاستثمار في شهر أغسطس يعني البداية في تمويل مرحله إنشاء المصفاة.

3 ـ شركة «سينوبك» لديها خطة بديلة لتوريد النفط بدلا من نفط الكويت في حالة رفض المؤسسة الاستثمار في المصفاة.

4 ـ شركة «توتال» الفرنسية مترددة باتخاذ قرار الاستثمار قبل الانتهاء من عقد الشراكة ودراسة الجدوى لوحدة البتروكيماويات..

5 ـ شركة «سينوبك» تدعو شركة البترول الكويتية العالمية للمفاوضات مره أخرى بشأن عقد الشراكة.

مشاكل العلاقة بين مؤسسة البترول الكويتية وشركة سينوبك: (من نص محضر الاجتماع)

1 ـ في شهر سبتمبر 2011 قام رئيس شركة «سينوبك» السيد «وانق تانبو» بزيارة إلى الكويت لدعوة المؤسسة لحضور حفل افتتاح المشروع وقد وجه أيضا رئيس مجلس الإدارة السيد «فو شنجو» رسالة بالموضوع نفسه، ولكن للأسف عدم قيام المؤسسة في المشاركة بالاحتفال قد أضر بالعلاقة بين الشركتين بشكل كبير .

2 ـ طريقة الاتصال بواسطة الرسائل وعدم وضوح مضمونها من طرف شركة البترول الكويتية العالمية ومؤسسة البترول الكويتية تسببت في زيادة عدم الثقة بين الطرفين.

3 ـ مشاركة الإدارة العليا في شركة البترول الكويتية العالمية في مواضيع غير ملائمة لها تسببت في قتل دور ومسؤولية الأعضاء الآخرين في المشروع، مثال «عقد التصميم الهندسي للمصفاة».

4 ـ رئيس شركة «سينوبك» السيد «وانق تانبو» فقد الثقة تماما في مؤسسة البترول الكويتية وبخاصة في رئيس شركة البترول الكويتية العالمية السيد «حسين إسماعيل».

5 ـ رئيس شركة «سينوبك» السيد «وانق تانبو» غاضب من الاستقبال غير المحترم له عندما زار شركة البترول الكويتية العالمية في الكويت في شهر سبتمبر 2011.

6 ـ رئيس شركة «سينوبك» السيد «وانق تانبو» غاضب من رفض الاتفاق على أهم النقاط في المشروع.

7 ـ السيد «حسين إسماعيل» والسيد «وانق تانبو» لا يمكن أن يستمرا بالاتصال لأن رئيس شركة «سينوبك» السيد «وانق تانبو» يعتقد أنه أعلى مركزا من رئيس شركة البترول الكويتية العالمية.

8 ـ شركة «سينوبك» عينت السيد «داي ليكي» لإدارة المشروع وهو مخول من رئيس الشركة لاتخاذ القرارات ولكن مؤسسة البترول الكويتية دائما تغير محتوى القرارات ويبدو أنه ليس هناك أحد يستطيع إعطاء قرارات واضحة.

الطريقة التي يجب أن تتبع في المستقبل: (من نص محضر الاجتماع)

1 ـ مؤسسة البترول الكويتية يجب أن تأخذ هذه الفرصة والدخول مرة أخرى بعزيمة صادقة في المفاوضات بشأن عقد الشراكة.

2 ـ أخذ قرار الاستثمار في شهر أغسطس.

3 ـ أن تقوم شركة البترول الكويتية العالمية بتطوير العلاقة مع شركة سينوبك عن طريق التركيز وإعطاء فريق عمل المشروع قدرة أكبر في اتخاذ القرارات وتحديد أخذ القرارات باللجنة العليا للمشروع.

ـ وحتى يتحقق المذكور أعلاه: (من نص محضر الاجتماع)

1 ـ الانتهاء من دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع ودراسة المخاطر وفهم حدود المفاوضات مع شركة «سينوبك».

2 ـ على شركة البترول الكويتية العالمية إنشاء فريق قوي للتفاوض مع شركة «سينوبك» بخصوص عقد الشراكة الذي يغطي عدة أوجه منها الاقتصادية والتمويلية والتقنية للانتهاء من متطلبات المؤسسة قبل اتخاذ قرار الاستثمار.

3 ـ تخويل فريق العمل لشركة البترول الكويتية العالمية للقيام بمهامه.

4 ـ زيادة اجتماعات اللجنة العليا للمشروع.

3 ـ تضليل الرأي العام وديوان المحاسبة.

بعد سنوات طويلة من المفاوضات بين الجانبين الكويتي والصيني، وفي يوم الجمعة الموافق 2012/11/16 قام رئيس شركة البترول الكويتية العالمية السيد «حسين إسماعيل» ورئيسة شركة «P.I.C» السيدة «مها ملا حسين» بالاجتماع مع كل من شركة «توتال» الفرنسية وشركة «سينوبك» الشريك الصيني في «دولة الصين» وذلك لمحاولة إنقاذ المشروع من الجانب الكويتي، إلا أن الشريك الصيني أكد أنه لن يتم بناء مصنع البتروكيماويات في الفترة المحددة له، أي بعد سنة من بناء مشروع المصفاة، وأن الشريك الصيني لن يحدد الفترة الزمنية لبناء مصنع البتروكيماويات وهو ما يتناقض كليا مع ما قام بترويجه رئيس شركة البترول الكويتية العالمية السيد «حسين إسماعيل»، حيث روج أن الشريك الصيني موافق على بناء مصنع البتروكيماويات بعد سنة من بناء المصفاة. وبذلك قد أطلق الشريك الصيني رصاصة الرحمة على المشروع بعدم موافقته على تحديد الفترة الزمنية لبناء مصنع البتروكيماويات، مما يعني أن المشروع من الناحية الاقتصادية عديم الجدوى.

فكيف يدلي رئيس شركة البترول الكويتية العالمية بتصريحات مغلوطة وغير صحيحة لوسائل الإعلام الكويتية والعالمية المرة تلو الأخرى؟ ولعدة سنوات بأن الجانب الكويتي قد توصل لاتفاقيات مع شركائه في «الصين» لبناء مشروع متكامل من مصفاة وبتروكيماويات وتسويق، ثم تتضح الحقيقة بعد عدة سنوات بأنه ليس هناك أية اتفاقية وأن مشروع «الصين» هو في الحقيقة مجرد وهم وخيال وغير موجود على أرض الواقع، فما قام به رئيس شركة البترول الكويتية العالمية هو عين العبث والاستهزاء وتضليل الرأي العام وديوان المحاسبة، كما أنه يمثل أيضا إساءة بالغة لسمعة القطاع النفطي في الداخل والخارج.

فكيف يقوم وزير النفط بالتغطية على فشل شركة البترول الكويتية العالمية في إدارة مشروع «الصين»؟ بعدم فتح تحقيق شامل، واستدعاء كل من عمل في مشروع الصين لغرض معرفة الحقيقة كاملة، وما كان يدور خلال الثماني سنوات السابقة والأسباب الحقيقية وراء فشل المشروع.

رابعا: التجاوزات المالية والإدارية في مشروع مصفاة «نابولي».

1 ـ تجاهل ملاحظات تقارير ديوان المحاسبة الخاصة بتكرار المخالفات المالية الجسيمة لمشروع مصفاة «نابولي» لعدة سنوات متتالية.

أفادت تقارير ديوان المحاسبة بتكرار المخالفات المالية الجسيمة في مصفاة «نابولي» في إيطاليا لعدة سنوات متتالية وبالرغم من تكرار تطرق تقارير ديوان المحاسبة لهذه المخالفات.

وتساءل ديوان المحاسبة عن السبب وراء عدم التوصل إلى اتفاق مع السلطات المختصة بشأن تنظيف موقع مصفاة «نابولي» على الرغم من توقفها منذ فترة طويلة، حيث تبين من المراجعة عدم توصل شركة البترول الكويتية العالمية إلى اتفاق مع السلطات المختصة في إيطاليا بشأن تنظيف موقع المصفاة على الرغم من إغلاقها منذ عام 1994، الأمر الذي يترتب عليه استمرار شركة البترول الكويتية العالمية في تحمل تكاليف مواجهة الآثار المترتبة على الإغلاق.

كما أكد ديوان المحاسبة أنه قد سبق أن أشار في تقاريره عن السنوات المالية السابقة إلى ضرورة العمل على سرعة الانتهاء من حسم الموقف بشكل نهائي بخصوص عمليات الإخلاء تجنبا لدفع مزيد من المصروفات، لذا فإن الديوان يطالب مجددا بالتخلص من أرض مصفاة «نابولي».

فما معوقات التخلص من أرض مصفاة «نابولي» التي تم إغلاقها؟؟ ولماذا لم يتم التخلص منها حتى الآن؟؟

2 ـ تعمد إهدار وتبديد المال العام:

حيث أفاد تقرير ديوان المحاسبة بأن شركة البترول الكويتية العالمية تقوم بسداد 5,335,000 دولار أميركي سنويا تتمثل معظمها في مصروفات لشركة الحراسة الخاصة لموقع أرض مصفاة «نابولي» في إيطاليا على الرغم من أنه تم إغلاقها.

كما أشار التقرير إلى وجود مصروفات غير تشغيلية أخرى لأرض المصفاة بالإضافة إلى مبالغ تتحملها مؤسسة البترول الكويتية والتي تمثل قيمة مطالبة قضائية من قبل وزارة البيئة الايطالية عن أضرار بيئية سبق ان أحدثتها المصفاة، وبلغ إجمالي قيمة رصيد مصروفات المصفاة حتى 2012/3/31 مبلغ 70,008,000 دولار أميركي.

فما سبب التأخر في تنظيف موقع مصفاة «نابولي» الذي كلف مؤسسة البترول الكويتية أكثر من 70 مليون دولار خسائر حتى الآن؟ ولماذا يتم دفع أكثر من 5 ملايين دولار أميركي سنويا كمصروفات حراسة رغم إغلاق المصفاة ؟؟ وما مبررات دفع هذا المبلغ الضخم لشركة الحراسة؟؟

المحور الرابع

أولا: شبهات وتجاوزات الوسيط الأجنبي «روس بيكر» في شركة البترول الكويتية العالمية

ثانيا: شبهات وتجاوزات الوسيط الأجنبي «چيريت روتنغا» في شركة البترول الكويتية العالمية

أولا: شبهات وتجاوزات الوسيط الأجنبي «روس بيكر» في شركة البترول الكويتية العالمية.

ـ التستر على انتهاكات وتبديد الأموال العامة والمخالفات الإدارية والمالية والقانونية التي قام بها الوسيط الأجنبي روس بيكر.

قام رئيس شركة البترول الكويتية العالمية بتعيين المدعو روس بيكر في شرق آسيا ليتمكن من إدارة أعماله الخاصة في الفلبين، ومن الواضح أن هذا الشخص المدعو روس بيكر وراء كل مصيبة تحدث لمشاريع دولة الكويت النفطية الخارجية فهو من قام بإقناع رئيس شركة البترول الكويتية العالمية بالاستمرار بالعمل مع الشركة الإسرائيلية كما اتضح لنا في محور «التعامل مع الكيان الصهيوني»، فقد كان ملف هذا الشخص ممتلئا بكل أنواع المخالفات الإدارية والمالية والقانونية وبخاصة عندما كان رئيسا لشركة تزويد الطائرات بالوقود التابعة لشركة البترول الكويتية العالمية.

بدأت قضية الوسيط روس بيكر حين قامت الشركة بتشكيل فريق من خيرة الكوادر الشبابية الكويتية ليكون مسؤولا عن إنجاز المشاريع الإستراتيجية، إلا أن رئيس مجلس إدارة شركة البترول الكويتية العالمية حسين إسماعيل قرر وبشكل مفاجئ تكليف روس بيكر (أجنبي الجنسية يحمل ثلاثة جنسيات: هولندية ـ فلبينية ـ استرالية) للعمل بوظيفة مدير التسويق في مشروعي الصين وڤيتنام، الأمر الذي فرض الكثير من علامات الاستفهام المتعلقة بمنطقية مثل هذا القرار، وما الغرض منه؟ وما الهدف من وضع هذا الشخص في هذا المنصب في هذا التوقيت بالذات؟ كما أن الغريب في الأمر هو تعيين هذا الشخص في هذا المنصب بعقد عمل مدته 3 سنوات وبراتب سنوي يبلغ قيمته 560 ألف يورو سنويا، وبالإضافة إلى مبلغ خمسين ألف يورو كحافز سنوي ثابت، بالإضافة إلى مبلغ 120 ألف يورو سنويا يتسلمها نقديا كبدل معاش تقاعدي وهو مازال على رأس العمل، وليس بعد التقاعد.

والسؤال الذي يفرض نفسه هنا، ما المغزى من عزل الكوادر الوطنية الكويتية وإعاقتها عن القيام بمهامها في إدارة مشاريع بلدهم في الخارج؟ بينما يتم إسناد مثل هذه المهام الوطنية الإستراتيجية إلى شخص أجنبي عليه الكثير من علامات الاستفهام، بالإضافة إلى صعوبة مراقبته، حيث ان المهمة التي أوكلت إليه تقع خارج حدود الكويت حيث تصعب المراقبة على الرغم من أن السجل الوظيفي لهذا الشخص يحمل في طياته إنذارا يتعلق بعمليات تلاعب مالية في مكتب الشركة في بريطانيا، كما أن تعيين روس بيكر في الصين وڤيتنام بعيدا عن مراقبة الجهات الرقابية، سهل عليه أن يدير مشاريع مليونية خاصة في الفلبين.

حيث بدأت الشبهات تحوم حول روس بيكر منذ توليه لهذا المنصب، وقد تم إبلاغ رئيس الشركة بأن روس بيكر غير متواجد في مقر عمله وأن طريقة عمله غير واضحة، فقام رئيس الشركة بعزل أحد الموظفين الكويتيين من المشروع وإعطاء روس بيكر المزيد من الصلاحيات.

وبعد فضيحة سفر روس بيكر المتكررة خلال عام 2010 للفلبين أثناء فترة العمل لإدارة مشاريع خاصة، تم استدعاؤه للتحقيق معه في «فندق أرماني بدبي»، وبعد انتهاء التحقيق قدم روس بيكر طلبا للاستقالة لدواع شخصية وعائلية، وقد قبلت استقالته على الفور، على الرغم من عدم انتهاء اللجنة من صياغة التقرير الخاص به، حيث شكلت عملية القبول الفوري لاستقالة روس بيكر تغطية كبيرة له كما وفرت له فرصة الهروب من المساءلة القانونية، كما مكنت روس بيكر من الحصول على جميع مستحقاته المالية.

فما أسباب فتح التحقيق في «دبي» بعيدا عن السلطات الكويتية؟ ولماذا تم قبول استقالته بهذه العجالة خاصة أن الاستقالة جاءت لأسباب شخصية وعائلية كما هو موضح؟

وهذه هي النتائج التي توصلت إليها اللجنة المنعقدة بتاريخ 2011/8/16 والتي تقر بارتكاب روس بيكر لثلاث مخالفات:

1ـ السفر من دون الحصول على تصريح (إذن سفر): في الحالات المذكورة أعلاه سافر روس بيكر خارج الصين من دون إخطار رئيس الشركة ولم يتم الحصول على تصريح بما يتنافى مع السياسة التي تتبعها الشركة في السفر فضلا عن أن ذلك مخالف للفقرة «2 د» من لائحة الأحكام التأديبية والتغيب عن موقع العمل لأكثر من 20 يوما متتالية من دون تقديم عذر مقبول.

2 ـ تقديم معلومات غير صادقة إلى رئيس الشركة وعبدالعزيز البناي وهو تصرف يتنافى مع الأمانة ومخالفة للقسم (4ـ1) من لائحة الأحكام التأديبية.

3 ـ مزاولة عمل تجاري من دون تصريح من خلال استغلال العلاقات الموطدة مع شركة «ليوبويل الفلبينية» في تنمية الأعمال التجارية في مجال الطيران بما في ذلك عقد اجتماع مع ممثل الشركة في هونغ كونغ. ومارس روس بيكر نشاطا تجاريا خارج نطاق المهام الوظيفية الموكلة إليه من دون إخطار الرئيس والحصول على إذن بما يعد خرقا للعقد المبرم بينه وبين الشركة.

وبعيدا عن المواقف المثبتة بعدم صحة الإجابات التي أجاب بها روس بيكر والمشار إليها أعلاه، اتضح للجنة أن روس بيكر كان غامضا في الرد على الأسئلة وبعدم توضيح إجاباته طوال الوقت، فلقد تسبب في تأخير اجتماع اللجنة، وتميز بالغموض وعدم الصراحة في إجاباته، بل رفض الإجابة على بعض الأسئلة ولم يبد أي استعداد لتبرير التصرفات التي ارتكبها وإقامة الأدلة عليها بالتفصيل. لقد أخفق روس بيكر في عدم إحضار جواز السفر الخاص رغم أن رئيس الاجتماع طلب منه ذلك، بالإضافة إلى رفضه العودة إلى دولة الكويت فضلا عن أن تخوفه من القانون رقم 1 (حماية الأموال العامة) رسخ لدى اللجنة انطباعا باحتمالية عدم إحاطتها بجوانب الموضوع بأكمله. وعلى الرغم من أن مسألة التخوف لا تعد خرقا أو مخالفة، إلا أنه يغرس في نفوس كل أعضاء اللجنة شعورا قويا بعدم الثقة في روس بيكر.

النتائج النهائية والتوصيات (كما جاء في نص التحقيق)

استنادا إلى الأدلة والمعلومات المقدمة إلى اللجنة والتحقيقات والدلائل التي توصلت إليها، خلصت اللجنة إلى النتائج التالية بشأن الأسئلة المثارة بموجب الصلاحيات المخولة لها:

1 ـ ارتكب روس بيكر مخالفتين منافيتين لهذا العقد ومخالفة للائحة السلوكيات المتبعة كما أوردت اللجنة آنفا في النتائج التي أشارت إليها.

2 ـ تسببت التصرفات التي مارسها روس بيكر في تقويض الثقة بينه وبين الشركة، ولاسيما رئيس الشركة نفسه وهدم أواصر العلاقات التي تكتنفها الثقة بينه وبين أعضاء اللجنة أنفسهم.

3 ـ لم تتوصل اللجنة إلى أي أدلة تبرهن على تسبب روس بيكر في أضرار مالية للشركة غير أنه تسبب في حرج كبير لرئيس الشركة مع شركة مؤسسة البترول الكويتية ورئيسها التنفيذي.

4 ـ المسألة برمتها أقل من أن نتعامل معها على أنها إحدى حالات إساءة التصرف المشينة التي انتهت بالإقالة من المنصب، بل أن عقوبة الإقالة من المنصب هي العقوبة المقررة لمخالفته الأولى للقسم «2 د» من لائحة الأحكام التأديبية.

5 ـ توصي اللجنة بما يلي: الحالة التي بين أيدينا هي حالة من حالات إساءة التصرف المشينة وتوصي بإقالة روس بيكر من منصبه فورا.

استقالة روس بيكر (كما جاء في نص التحقيق)

بعد انقضاء ثلاثة أيام من تاريخ اجتماع لجنة التحقيق مع روس بيكر، تقدم روس بيكر باستقالة مسببة من منصبه (ظروف شخصية وعائلية) إلى رئيس الشركة عبر البريد الإلكتروني بتاريخ 9 يناير 2011 رغم عدم انتهاء اللجنة من صياغة التقرير الخاص به. وبعد استشارة رئيس اللجنة، قرر نائب الرئيس للتخطيط والمستشار العام لشركة البترول الكويتية العالمية ورئيس شركة البترول الكويتية العالمية بقبول الاستقالة دون تحمل الشركة أي مسؤولية مالية على أن تتقدم اللجنة بهذا التقرير لاستكمال المهمة التي كلفها بها رئيس الشركة بموجب القرار الإداري الصادر عنها.

وهذا نص السؤال الموجه إلى روس بيكر من أحد أعضاء اللجنة الذي يوضح ويثبت إدانة روس بيكر في قضية تلاعب بالأموال العامة (كما جاء في نص التحقيق):

وطرح أحد أعضاء لجنة التحقيق سؤالا على روس بيكر يتعلق بوجهة نظره في التناقض الذي يشوب رفضه للقدوم إلى الكويت لإجراء التحقيق فيها.

إجابة روس بيكر بأنه لا يرغب في العودة إلى الكويت، لأن هناك سؤالا حوله يتعلق بقانون رقم 1 (قانون رقم 1 لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة) وأنه مازال يحمل إقامة صالحة للكويت ولقد تم إخباره من أحد موظفي شركة البترول الكويتية العالمية أن اللجنة لن تكتفي بالتحقيق في موضوع التغيب، لكن ستقوم أيضا بالتحقيق في شبهة انتهاكات للأموال العامة التي تتعلق بالفترة التي عمل بها رئيسا لشركة تزويد الطائرات بالوقود وهي إحدى الشركات التابعة لشركة البترول الكويتية العالمية، كما أنه وبموجب شروط تأشيرة الإقامة في الكويت، كان على روس بيكر الحصول على خطاب خروج لمغادرة الكويت (اذن خروج)، ولكنه كان خائفا لأنه لم يقدم هذا الخطاب ولن يستطيع الخروج من الكويت (وبفحص وتدقيق إجابات روس بيكر تأكد أنه قد بدد وتلاعب بالأموال العامة للكويت عندما كان رئيسا لشركة تزويد الطائرات بالوقود التابعة لشركة البترول الكويتية العالمية).

فلماذا لم يقم رئيس شركة البترول بوقف روس بيكر عن العمل والتحقيق في الفترة التي كان يعمل بها رئيسا لشركة تزويد الطائرات بالوقود؟ وخاصة أن اللجنة اعترفت بأنها قلقة من أن روس بيكر قد يكون انتهك حرمة الأموال العامة في هذه الفترة فلماذا لم تحله اللجنة إلى النيابة العامة؟ وكان عذر رئيس الشركة في قبول الاستقالة كما جاء في رد الوزير هو لحماية شركة البترول الكويتية العالمية في حال قام روس بيكر برفع تظلم مطالبا بتعويض في محاكم الكويت.

والسؤال هنا: كيف لرئيس شركة البترول الكويتية العالمية أن يقبل استقالة المدعو روس بيكر أثناء التحقيق معه؟ ولا ينتظر نتائج اللجنة التي اجتمعت بتاريخ 2011/1/6، حيث تم قبول الاستقالة بتاريخ 2011/1/9 وقدمت اللجنة تقريرها في 2011/1/16، ولقد أكدت اللجنة أن هناك فرقا كبيرا أن يستقيل شخص أو أن الشركة تقوم بفصله، هل وزير النفط قرأ الإجابات قبل أن يرسلها؟ أو أنه لا يعلم بمحتوى الإجابات، ما قام به رئيس شركة البترول الكويتية العالمية هو عين الاستهزاء بكل معايير المصداقية وتستر على مجرم تلاعب بالأموال العامة باعترافه في لجنه التحقيق.

ولقد ذكرت اللجنة ايضا أن روس بيكر متغيب فقط 27 يوما من دون عذر وهذا أيضا ما أجابه الوزير على السؤال البرلماني الموجه إليه عن المدة التي تغيب عنها روس بيكر عن العمل، فوزير النفط بذلك يكون شريكا في التغطية والتضليل لحماية شخص كان المفروض أن يتم تحويله إلى النيابة العامة بقضية تبديد الأموال العامة، والحقيقة هي أن المدعو روس بيكر قضى أكثر من 138 يوما في الفلبين لإدارة مشاريع خاصة (إدارة أعمال خاصة مع شركات نفطية فلبينية). وإليكم تواريخ تواجده في الفلبين التي حاول رئيس شركة البترول الكويتية العالمية إخفاءها «انظر الجدول».

ـ علاقة رئيس شركة البترول الكويتية العالمية حسين إسماعيل مع المدعو روس بيكر وأسباب حمايته من المساءلة القانونية، حيث قامت مجموعة من موظفي شركة البترول الكويتية العالمية بتوجيه شكوى إلى الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية يخبرونه بما يقوم به روس بيكر من انتهاكات واضحة لقيم العمل المعمول بها في شركة البترول الكويتية العالمية واحتراما لشخص رئيس شركة البترول الكويتية العالمية قامت المجموعة بإرسال الرسالة الالكترونية نفسها إلى رئيس شركة البترول الكويتية العالمية في الوقت نفسه.

لكن للأسف قام رئيس شركة البترول الكويتية العالمية بإرسال رسالة إلكترونية خاصة وسرية إلى المدعو روس بيكر ليخبره بما قام به الموظفون ويطلب منه تجهيز الردود المناسبة لمحامي الشركة حتى يتم الرد على هذه الشكوى إلى الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية.

فما العلاقة التي تربط رئيس شركة البترول الكويتية العالمية حسين إسماعيل بالمدعو روس بيكر ليقوم بتنبيهه وإخباره بمضمون تلك الرسالة ويطالبه بتجهيز الردود؟

«المرفق الأول» صورة للشكوى الالكترونية المرسلة من موظفي شركة البترول الكويتية العالمية + الترجمة.

«المرفق الثاني» صورة من الرسالة الالكترونية السرية من رئيس شركة البترول إلى روس بيكر ليخبره بالشكوى المقدمة ضده + الترجمة.

«المرفق الأول ـ الترجمة»

من:

K COMPANIES

KCOMPANIES2001@GMAIL.COM

إلى: فاروق الزنكي.

نسخة إلى: حسين إسماعيل، يوسف اليتيم، محمد راشد، عصام المرزوق.

الموضوع: حالة من حالات إساءة التصرف في شركة البترول الكويتية العالمية.

السبت، 06 نوفمبر 2010، الساعة 16,46م

عزيزي السيد فاروق الزنكي

سأحرص على الاختصار في رسالة البريد الإلكتروني بالحديث في صميم الموضوع. إنني أكتب إليك هذه الرسالة وفق لائحة السلوكيات المعمول بها في شركة البترول الكويتية العالمية التي تلزمنا بالإبلاغ عن أي سلوكيات مشينة أو ممارسات فاسدة داخل مجموعة شركات البترول الكويتية.

إنني أتقدم ببلاغ عن إساءة تصرف وسوء إدارة من جانب حسين إسماعيل رئيس شركة البترول الكويتية العالمية.

قام حسين إسماعيل بتوظيف روس بيكر في منصب مدير التسويق في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

قد سبق وأساء روس بيكر إدارة أموال الشركة وتم تسجيل تحذير في ملفه الخاص

بخصوص هذا الموضوع الذي أثاره الرئيس السابق، ومع ذلك تجاهله الرئيس الحالي للشركة.

بدأت إساءة التصرف عندما أبرم السيد «حسين إسماعيل» رئيس الشركة عقدا مع السيد «روس بيكر» متضمنا شروطا تضع الشركة في وضع غير موات، فهو ليس بالعقد العادي بل هو عقد مصمم خصيصا لمنح السيد «روس بيكر» امتيازات تفوق التي تتمتع بها الشركة ويكلف الشركة ملايين الدولارات التي يلزمها الوفاء بها (يرجى طلب الحصول على نسخة من العقد والاطلاع عليه لمعرفة حقيقة ما أتحدث عنه)، والسؤال هنا هو لماذا وافق السيد رئيس الشركة على هذا العقد؟

الأمر الثاني: يقوم السيد «روس بيكر» التابع إداريا ومباشرة إلى السيد رئيس الشركة ولكن بدلا من توظيفه في الكويت، أرسل به إلى «الصين» لمنحه المزيد من الفوائد، علما أن الراتب الذي يتقاضاه السيد «روس بيكر» يبلغ 25 ألف يورو شهريا بالإضافة إلى البدلات الثابتة (الإقامة والمواصلات سنويا) التي تبلغ 120 ألف يورو و114 ألف يورو معاشا سنويا علاوة على 50 ألف مكافأة سنوية وبالتالي يصل إجمالي ما يتقاضاه السيد روس سنويا حوالي 580 ألف يورو.

من البديهي أن يتواجد السيد «روس بيكر» بصفة مستمرة في «الصين» أو «ڤيتنام» لمباشرة مهام منصبه كمدير للتسويق في الشركة، ومع ذلك يندر تواجده في كل من الموقعين منذ تقلده المنصب الحالي في 2010 حيث يقضي معظم أوقاته في البلدان الأخرى بعيدا عن مباشرة الأعمال الموكلة بحكم منصبه في الشركة.

والسؤال هنا «هل السيد رئيس الشركة على علم بأن السيد «روس بيكر» يقضي معظم أوقاته خارج «الصين» أو «ڤيتنام»؟ فإن كان الرئيس على علم بالأمر، فتلك حقا مشكلة كبرى ذلك أن الرئيس يباشر ممارسات فاسدة في إساءة استغلال أموال الشركة، وإن لم يكن على علم بالأمر، فهنا السؤال يطرح نفسه حول القدرات الإدارية التي يتميز بها السيد الرئيس. ومن هذا المنطلق، ينبغي فتح باب التحقيق في الأمر للوقوف على الحقائق ذات الصلة بهذه القضية وتقديم الأدلة التي تكشف الستار عن الأماكن التي يقضي السيد «روس بيكر» معظم أوقاته فيها.

إنني على يقين بأنكم ستضطلعون باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتناول هذه القضية.

خالص التحيات،،،

مجموعة موظفين في مجموعة شركات البترول الكويتية

«المرفق الأول ـ النسخة الأصلية»

From: K Companies kcompanies2001@gmail.com

To: f.zanki@kpc.com.kw f.zanki@kpc.com.kw; Farouq Hussain Al_Zanki

Cc: Hussain E. Esmaiel; Yousef Al_Yateem; Mohammed Rashed Jasem; Esam Al_Marzouq

Sent: Sat Nov 16:47:38 06 2010

Subject: Misconduct case in KPI

Dear. Farouq Al_Zanki

I will make my email short and to the point. I am writing to you as per KPC code of conduct which requests us to report any misconduct or corruption occurs in K–companies.

I am reporting a misconduct and mismanagement behavior by KPI president Mr. Husain E. Esmaiel.

He hired Ross Baker as an Asian Pacific Marketing Director. Ross has previously mismanaged the company money and his file has a written warning regarding this subject which was issued by the previous President.

However the current president has just ignored it. The misconduct started when the president Mr. Hussain granted Ross a contract with clauses put KPI in disadvantage position. The contract is not a standard

البقية ص14

الأنباء
الثلاثاء 19 فبراير 2013

وزير النفط تعمد الاحتفاظ بالعديد من الشركات التي تم تأسيسها في الدول الأوروبية والتي انتفى الغرض من وجودها بعد إلغاء الشراكة

الوزير وافق على شرط تحمل المسؤولية القانونية لدفع المبالغ الناجمة عن ارتفاع نسبة ضرائب الدخل من قبل ڤيتنام

تتمة المنشور ص13

one indeed it was tailor made to maximize the benefits of Ross over KPI and it would costs KPI millions of dollars to honor it (pleases request a copy of the contract and you will know what I am talking about).

The question is «Why did the president of KPI approve such a contract?» The second issue: Ross reports directly to the president but instead of place him in Kuwait, the President made him based in china to maximum his benefits and for your information Ross salary is: 25 thousand Euro per month 114 thousands Fix allowance (Accommodation and Transportation per year) 120 thousand Euro pension per year Plus a fix bonus 50 thousand per year So the total is 580 thousand Euro per year Ross should be China or Vietnam to manage KPI marketing business. However، since he was appointed early 2010، he is hardly in China or Vietnam. He spends most of his time in other countries away from the KPI business. The question is «Does KPI president know where Ross spends most of his time». If yes، this is a real problem because this means that the president knows that Ross is disabusing KPI money and if the President does not know this would raise a question about his management capability. A proper investigation should take a place to determine the facts regarding this case and then evidences will be provided to show clearly where Ross has spend most of his time. I am sure you will take all the necessary steps to deal this issue.

Best Regards,

Employee in one of K_ companies

المرفق الثاني ـ الترجمة

« الرسالة الخاصة والسرية التي أرسلها رئيس شركة البترول الكويتية العالمية إلى «روس بيكر» من: «حسين إسماعيل» إلى: «روس بيكر» تاريخ الإرسال: الأحد، 7 نوفمبر 2010، 6:50 مساء السيد «روس»، يرجى العلم أن السيد «سيمون» (محامي شركة البترول الكويتية العالمية) يقوم بتنسيق إجابتي على السيد «الزنكي» (الرئيس التنفيذي لشركة البترول الكويتية) فيما يخص هذه الشكوى التي لم يكشف مقدمها عن اسمه ويحتاج مساعدتك لإقامة تقديم الأدلة على رحلات السفر التي قمت بها على مدار العام الماضي لتضمينها في الإجابات، ولذا يرجى تقديم المساعدة إليه وسيجمعنا حوار غدا.

رئيس شركة البترول الكويتية العالمية حسين إسماعيل

«المرفق الثاني ـ النسخة الاصلية»

From: Hussain E.Esmaiel

Sent: Sunday, November ,07 6:50 2010 PM

To: Ross Baker

Subject: Fw: Misconduct case in KPI

Ross, pls note that simon is coordinating my answer to mr alzanki on this ananomous complaint. he needs your help to substanciate your travel movements during last year to include the same in the answer. pls support him. we will talk tomorrow.

KPI president.

Hussain E. Esmaiel

ثانيا: شبهات وتجاوزات الوسيط الأجنبي «چيريت روتنغا» في شركة البترول الكويتية العالمية.

1 ـ تبديد وإهدار المال العام عن طريق التفاوض لصرف تعويضات للمدعو «چيريت روتنغا» (Gereit Rutenga) تبلغ قيمتها 500 ألف يورو وذلك بعد إدانته بمحاولة إهدار المال العام وسرقة مبلغ يتجاوز قيمته ثلاثة ملايين يورو.

قام رئيس شركة البترول الكويتية العالمية بالعديد من التجاوزات والمخالفات المالية والقانونية، حيث قام بالتفاوض لصرف مبالغ مالية تبلغ قيمتها 500 ألف يورو بغير وجه حق لرئيس إحدى شركات البترول العالمية في أوروبا ويدعى «چيريت روتنغا» (Gereit Rutenga) كتعويض له عن إجراء فصله من الشركة في منتصف سنة 2012 وذلك نتيجة تلاعبه بأسعار شراء محطات الوقود في أوروبا ومحاولة إهداره للمال العام بما يزيد على ثلاثة ملايين يورو تقريبا، وذلك بدلا من أن يتم تحويله إلى النيابة العامة.

والسبب في التفاوض لإرضاء «چيريت روتنغا» (Gereit Rutenga) هي مخاوف رئيس شركة البترول الكويتية العالمية «حسين إسماعيل» من قيام المدعو «چيريت روتنغا» (Gereit Rutenga) بالإفصاح عن المبالغ التي تم دفعها بموافقته والتي تصل إلى مئات الآلاف من الدولارات منذ سنة 2007 وذلك نيابة عن وزراء النفط والوفود المرافقة لهم عند زيارتهم إلى أوروبا وذلك بغير وجه حق، وتم تشكيل لجنة تحقيق في قضيه «چيريت روتنغا» (Gereit Rutenga)، ولقد اشترك أيضا المدعو «چيريت روتنغا» (Gereit Rutenga) في عملية التعامل مع الكيان الصهيوني لماذا لم يقم رئيس شركة البترول الكويتية العالمية بتنفيذ توصيات اللجنة التي أدانته وطالبت بفصله من الشركة منتهكا قوانين مؤسسة البترول الكويتية التي تنص على معاقبة كل من يحاول تضليل الإدارة بمعلومات مغلوطة للحصول على منافع شخصية؟ لماذا قام رئيس شركة البترول الكويتية العالمية بترقية وتعيين المدعو (Gereit Rutenga) في منصبه الجديد

Managing Director of Global Business

بعد إدانته من قبل اللجنة؟

وعند إثارة قضية المدعو «چيريت روتنغا» (Gereit Rutenga) في مجلس الأمة السابق قام رئيس شركة البترول الكويتية العالمية بفصله من العمل، وفي الوقت نفسه قام بالتفاوض معه لصرف تعويضات مالية له تقدر بحوالي 500 ألف يورو وذلك لإرضائه.

كما قام المدعو «چيريت روتنغا» (Gereit Rutenga) بصفته رئيسا لإحدى شركات البترول الكويتية العالمية في أوروبا منذ سنة 2007 بدفع فواتير لوزراء النفط والوفود المرافقة لهم بغير وجه حق، كما قام أحد الوزراء بسحب مبلغ مالي كبير من أحد الفنادق الأوروبية وقام المدعو «چيريت روتنغا» (Gereit Rutenga) بصفته رئيسا لإحدى شركات البترول الكويتية العالمية في أوروبا بدفع هذا المبلغ وإبلاغ رئيس شركة البترول الكويتية العالمية ولم يقم رئيس شركة البترول بإبلاغ مؤسسة البترول بتلك المصاريف التي دفعت بالنيابة عن هذا الوزير ليتم خصمها من مستحقات السفر الخاصة به، مما يعتبر انتهاكا صريحا لأسس المحافظة على الأموال العامة.

المخالفات والتجاوزات التي قامت بها شركة البترول الكويتية العالمية في قضية «چيريت روتنغا» (Gereit Rutenga).

1 ـ التعامل مع الكيان الصهيوني عن طريق توقيع عقد مع شركة إسرائيلية بعلم رئيس شركة البترول الكويتية العالمية وأعضاء مجلس الإدارة.

2 ـ لم يتم تحويل «چيريت روتنغا» (Gereit Rutenga) إلى النيابة العامة بالرغم من إدانة لجنة التحقيق له لمحاولته سرقة 3 ملايين يورو.

3 ـ التفاوض معه لتعويضه ما يقارب 500 ألف يورو.

رئيس شركة الكويتية العالمية قام بتعيين روس بيكر في شرق آسيا ليتمكن من إدارة أعماله الخاصة في الفلبين

رئيس "البترول الكويتية" تفاوض لصرف مبلغ 500 ألف يورو دون وجه حق لرئيس إحدى شركات البترول العالمية في أوروبا

لماذا يتم تحويل جيريت روتنغا إلى النيابة العامة بالرغم من إدانة لجنة التحقيق له لمحاولته سرقة 3 ملايين يورو؟

وزير النفط لم يراع الكفاءة والأقدمية والعدالة في الترقيات النفطية الأخيرة

الوزير خالف اللوائح ونظم الترقيات المتبعة لشاغلي الوظائف الإشرافية

شركة نفط الكويت لم تصدر قرار تشكيل لجان المفاضلة في التعيينات

"نفط الكويت" قامت بالتضليل في البيانات لبعض الموظفين وأسماء المستبعدين من الترقيات

عدد الأيام	من	إلى
32 يوما	29 يناير 2010	1 مارس 2010
11 يوما	5 مارس 2010	15 مارس 2010
7 أيام	23 مارس 2010	29 مارس 2010
18 يوما	8 ابريل 2010	25 أبريل 2010
11 يوما	30 ابريل 2010	10 مايو 2010
14 يوما	18 مايو 2010	31 مايو 2010
4 أيام	4 يونيو 2010	7 يونيو 2010
10 أيام	10 يونيو 2010	19 يونيو 2010
6 أيام	23 يونيو 2010	28 يونيو 2010
10 أيام	9 يوليو 2010	18 يوليو 2010
6 أيام	5 سبتمبر 2010	10 سبتمبر 2010
5 أيام	19 اكتوبر 2010	23 اكتوبر 2010
4 أيام	28 اكتوبر 2010	31 اكتوبر 2010

الوظيفة	العضو المنتدب المعني الذي لم يتم تمثيله باللجنة
رئيس فريق عمل تخطيط الأعمال المتكاملة	نائب العضو المنتدب للتخطيط والغاز
رئيس فريق عمل التخطيط والمساندة (الشؤون التجارية)	نائب العضو المنتدب للتخطيط والغاز
رئيس فريق عمل الصحة والسلامة والبيئة (الشؤون الإدارية والمالية)	نائب العضو المنتدب للشؤون الإدارية والمالية
رئيس فريق عمل تخطيط البرامج الرأسمالية	نائب العضو المنتدب للتخطيط والغاز
رئيس فريق عمل تطوير الحقول (شرق الكويت)	نائب العضو المنتدب جنوب وشرق الكويت

المحور الخامس

التجاوزات الإدارية التي شابت التعميم رقم (2012/20) والخاص بالترقيات في شركة نفط الكويت.

التجاوزات الإدارية التي شابت التعميم رقم (2012/20) والخاص بالترقيات في شركة نفط الكويت.

لقد شاب الترقيات الأخيرة في شركة نفط الكويت العديد من التجاوزات الإدارية التي لم يراع فيها الكفاءة والأقدمية والعدالة في السلم الوظيفي والالتزام بمعايير الترقيات والتدوير وذلك بالمخالفة للوائح ونظم الترقيات المتبعة لشاغلي الوظائف الإشرافية بالدرجات (17 وأعلى) في القطاع النفطي المعتمدة بتاريخ 2012/9/8 والمعروفة اصطلاحا «بنظام المفاضلة» بالإضافة للخطأ في تأويلها وتطبيقها وسوء استخدام السلطة، حيث تم تطبيق التعميم رقم (2012/20) والخاص بإجراء تغييرات تنظيمية في شركة نفط الكويت الذي تسبب في ترقية من لا تنطبق عليه الشروط وتفضيل

من هم اقل منهم خبرة وتجاوز المستحقين منهم، وذلك دون مراعاة او تطبيق لمبدأ العدل بين العاملين، مما تسبب في ظلم واضح لفئة كبيرة من العاملين في القطاع النفطي.

وانحصرت معظم هذه التجاوزات التي قامت بها إدارة شركة نفط الكويت واللجان المشكلة للمفاضلة للوظائف الداخلة ضمن التعميم رقم (2012/20) في النقاط التالية:

1 ـ تشكيل اللجان (جاء بدون قرار):

تنص الفقرة 7 من البند السابع على أن «يشكل رئيس مجلس إدارة الشركة أو العضو المنتدب المعني لجنة المفاضلة»، إلا أن إدارة شركة نفط الكويت في هذا التعميم لم تقم بإصدار قرار بتشكيل اللجان، مخالفة بذلك لنظام المفاضلة، وذلك استنادا إلى إجابات وزير النفط المقدمة لمجلس الأمة من خلال السؤال البرلماني رقم (KNA_00875_2012) والتي خلت من وجود قرار تشكيل هذه اللجان. وهو عيب في شكل القرار الإداري يجيز الطعن عليه بالإلغاء وفقا للبند الثاني من المادة 4 من القانون رقم 20 لسنة 1981.

2 ـ تشكيل اللجنة (جاء من غير الأعضاء المختصين):

يشير نظام الترقيات لشاغلي الوظائف الإشرافية بالدرجات (17 وأعلى) في القطاع النفطي في الفقرة 7 من البند سابعا إلى أن يقوم العضو المنتدب بتشكيل لجنة من 3 أعضاء لشغل وظيفة رئيس فريق أو ما يعادله «يكون أحد أعضاء لجنة المفاضلة بمستوى نائب عضو منتدب أو أعلى والاثنان الآخران بمستوى مدير».

فطبقا لهذا النص فلا مناص ولا خيار لرئيس مجلس الإدارة لاختيار أعضاء بغير ذات الصفة المحددة بنظام المفاضلة، حيث ان التحديد وجوبي وليس اختياريا، إلا أنه وحسب تشكيل اللجان فقد كانت كل اللجان تتكون من نواب أعضاء منتدبين دون الالتزام بما نص عليه نظام المفاضلة وهو ما يعرف بالقانون «اغتصاب السلطة»، مما يعد هذا التشكيل باطلا بطلانا مطلقا يترتب عليه بطلان قرارات هذه اللجان.

فتشكيلها من نواب العضو المنتدب بالإضافة إلى كونه مخالفا لنظام المفاضلة فإنه يعاب عليه بأن المستوى الإداري لأعضاء اللجنة ليس لصيقا بالموظفين وعليه فإنهم حتما ليسوا على دراية ومعرفة بمهارات وخبرات الموظف خاصة أنهم ليسوا على اتصال مباشر وبشكل يومي معه فكيف والحال ان بعض أعضاء اللجان من مديرية مختلفة تماما عن المديرية التابع لها الموظف وبعضهم حتى لم يلتق بالموظف ولا لقاء واحدا، وحيث إن عناصر التقييم للجنة تحمل وزنا نسبيا يصل إلى 70٪ من الوزن الإجمالي (25 بندا للمفاضلة) وهي الفيصل في الاختيار. فمن البديهي أن يكون تقييم اللجنة لا يمثل الواقع، مما يحتم أن تكون قراراتها معيبة وتؤدي إلى بطلانها.

3 ـ عدم الاعتداد برأي الرئيس المباشر:

يشير نظام الترقيات لشاغلي الوظائف الإشرافية بالدرجات (17 وأعلى) في القطاع النفطي في البند (رابعا ـ 3) و(سابعا ـ 4) إلى قيام الرئيس المباشر والرئيس الأعلى بتعبئة عنصر رأي القطاع، إلا أن ما حدث لأغلب المرشحين هو قيام الرئيس الأعلى (في أغلب الحالات المدير) وليس الرئيس المباشر (رئيس الفريق) بتعبئة رأي القطاع، دون الاعتبار للإجراءات المحددة بنظام المفاضلة، وهذا خلل واضح في تطبيق المعايير. حيث تم إقصاء رأي الرؤساء المباشرين من هذا التعميم.

وعليه فإن هذا الفعل شابه العوار والنقص والتقصير، مما يعد سببا للطعن فيه كونه جاء «مخالفا اللوائح أو الخطأ في تأويلها أو تطبيقها». وهو سبب رئيسي لطلب بطلان هذا القرار.

4 ـ عدم الالتزام بسرية التقييم:

يشير نظام الترقيات لشاغلي الوظائف الإشرافية بالدرجات (17 وأعلى) في القطاع النفطي في البند (سابعا ـ 9) إلى أن «يرسل أعضاء لجنة المفاضلة كل على حدة أوراق التقييم الخاصة بالمرشحين وفق النموذج الموضح بعد استيفائها إلى رئيس مجلس إدارة الشركة/ العضو المنتدب المختص في مظروف سرى مغلق».

بينما واقع الحال أن قام أعضاء لجان المفاضلة بتباحث أسماء المرشحين بشكل علني في اجتماعات مشتركة، وقد تم استدعاء أكثر من مدير إدارة لاستعراض الأسماء أمامه.

مما يعد هذا الفعل سببا للطعن بالقرار حيث جاء «مخالفا اللوائح أو الخطأ في تأويلها أو تطبيقها».

5 ـ التضليل بالمعلومات:

حيث قامت شركة نفط الكويت ومن خلال الردود على الأسئلة البرلمانية بالتزويد ببيانات مضللة عن وضع بعض الموظفين خاصة بالكشف التفصيلي بأسماء العاملين الذين تم استبعادهم وسبب الاستبعاد لكل منهم وعلى سبيل الاستدلال لا الحصر:

الموظف بالتسلسل رقم 77 والموظف بالتسلسل رقم 83 بأنهما تم استبعادهما بسبب عدم حصولهما على مؤهل هندسي، إلا أن المفاجأة الكبرى أنهما لم يتم استبعادهما بل تم اختيارهما وتمت ترقيتهما بالتعميم رقم 2012/20 وهذا يعد تضليلا متعمدا من قبل شركة نفط الكويت.

وكذلك الحال بالنسبة للموظف بالتسلسل رقم 70 «سمير بوحمد» بأن سبب استبعاده حصوله على تقييم سنوي منخفض أي أقل من جيد حسب البند (أولا ـ 2)، بينما الحقيقة ان هذا السبب تضليل متعمد لاستبعاده، حيث إنه حاصل على تقييم (جيد جدا في آخر 3 سنوات).

استبعاد الموظف بالتسلسل رقم 71 «إسماعيل أشكناني» بحجة حصوله على تقييم سنوي منخفض، والحقيقة أن الموظف حاصل على تقدير امتياز لآخر 5 سنوات وفي السنة الأخيرة تعرض للدخول للمستشفى لفترة طويلة أدت إلى أن قامت شركة نفط الكويت باعتبارها فترة لا يمكن الحكم عليه، وبهذا وطبقا للوائح فإن الموظف يستحق التقييم المماثل للسنة التي تسبقها.

استبعاد الموظف بالتسلسل رقم 98 «إسماعيل الصفار» لحصوله على إنذار خطي. وهذا أيضا تضليل متعمد، علما ان التنبيه الخطي قد انتهى مفعوله بتاريخ 2011/11/29 أي قبل سنة من إجراء المفاضلة.

وما تقدم هو عبارة عن عينة فقط من التضليل والأخطاء التي مارستها اللجان لإبعاد بعض الموظفين المستحقين والذي يدخل من ضمن «مخالفة اللوائح أو الخطأ في تأويلها أو تطبيقها» ويوجب على أثرها الطعن بعدم صحة هذا القرار.

6 ـ الاعتداد بالخبرة من خارج القطاع النفطي حتى وفي غير مجال الوظيفة:

طبقا للتعميم الصادر من الرئيس التنفيذي بتاريخ 2012/4/10 بتعديل البند (ثانيا ـ 5) بحيث لا يعتد بالخبرة السابقة في غير مجال الوظيفة من خارج القطاع النفطي، إلا أن اللجان المشكلة لم تقم بالتأكد من مدى تطابق الخبرة السابقة لمجال الوظيفة أم لا وبخاصة الموظف «مساعد الرشيد» (64318) والذي لا يملك مدة الخدمة اللازمة للترشيح للوظيفة وهي مدة 12 سنة، بل كل ما لديه هو 11 سنة خبرة داخل القطاع النفطي وسنة واحدة فقط خارج القطاع النفطي مسجلة بالباب الخامس على رخصة تجارية من تاريخ 1999/12/4 إلى 2001/5/21. وهي بلا شك خبرة ليس لها دخل لا من قريب أو بعيد في مجال الوظيفة لهذا الموظف «مهندس عقود» علما ان اللجنة لم تقم بالتأكد إذا ما كانت هذه الخبرة في مجال الوظيفة أو في غير مجال الوظيفة. عدا حالات أخرى لا يسع المجال لذكرها، مما يندرج تحت مسمى «سوء استعمال السلطة».

7 ـ عدم الالتزام بشروط الترشيح للترقية (التقييم السنوي):

حيث ينص نظام المفاضلة بالفقرة 2 من البند أولا على «ألا يقل مستوى أداء الموظف عن جيد في الأعوام الثلاثة الأخيرة»، حيث قامت لجان المفاضلة بإدخال أشخاص حاصلين على تقدير أقل من جيد للمفاضلة مما يعد تجاوزا صارخا للشروط المحددة بنظام المفاضلة وعلى سبيل المثال الموظف صاحب الرقم الوظيفي (60741) (حاصل على تقييم سنوي جيد منخفض عام 2010).

وكان المفروض أن يتم استبعاده من المفاضلة تطبيقا لهذا الشرط، إلا أنه اجتاز المرحلة الأولى من المفاضلة مما يؤكد وجود عبث وخطأ كبير من قبل اللجان في تطبيق آلية المفاضلة المعتمدة.

8 ـ عدم تمثيل المدير المعني أو نائب العضو المنتدب باللجنة:

يشترط تشكيل اللجنة طبقا للفقرة 7 من البند السابع إلى «أن يكون من ضمن لجنة الاختيار على الأقل المدير أو نائب العضو المنتدب الذي لديه الشاغر» بينما وطبقا لتشكيل اللجان المقدم من شركة نفط الكويت فقد خلت بعض الوظائف من وجود أي من المدير أو نائب العضو المنتدب المعني، ومنها «انظر الجدول»:

وهذا سبب آخر يضاف للأسباب السابقة يدلل على وجود خطأ في تشكيل هذه اللجان يوجب الطعن بالقرار وإلغاءه مما يندرج تحت «عدم الاختصاص».

9 ـ القيام بالمفاضلة لوظائف لا يوجد لها وصف وظيفي:

ويتجلى ذلك بشكل واضح من أن شروط الترشيح للترقية والمدد المطلوبة في الفقرة 4 من البند أولا تشترط «استيفاء المرشح شروط المؤهل العلمي (الجامعي والتخصصي) وكذلك مدة الخبرة العملية المطلوبة حسب الوصف الوظيفي للوظيفة المرشح لها»، وحيث ان هناك كثيرا من الوظائف

التي تم إجراء مفاضلة لها لا يوجد لها وصف وظيفي بسبب كونها وظائف تم استحداثها مؤخرا في التعميم رقم (2012/12) الصادر بتاريخ 2012/8/23 وهو التعميم التنظيمي السابق لهذا التعميم ومنها على سبيل المثال الوظائف المدرجة أدناه:

1 ـ رئيس فريق ضبط المواد.
2 ـ رئيس فريق عمل الاستلام والفحص.
3 ـ رئيس فريق خدمات العقود والمشتريات.
4 ـ رئيس فريق التخطيط والشؤون الإدارية.
5 ـ رئيس فريق علاقات الموردين.
6 ـ رئيس فريق عمل التخطيط والمساندة (الشؤون الإدارية والمالية).
7 ـ رئيس فريق مشاريع تأهيل التربة1.
8 ـ رئيس فريق مشاريع تأهيل التربة2.
9 ـ رئيس فريق عمل إدارة عقود مستشاري المشاريع.
10 ـ رئيس فريق عمل الحفر العميق وإصلاح الآبار1.
11 ـ رئيس فريق عمل مساندة معاينة الآبار.
12 ـ رئيس فريق عمل الحفر العميق وإصلاح الآبار2.

وعليه فإن إجراء مفاضلة لهذه الوظائف يعد مخالفة صريحة لنص الفقرة 1 من البند أولا والذي ينص على أن من شروط الترشيح للترقية «توافر وظيفة شاغرة ومعتمدة ومقيمة على درجة أعلى»، مما لا يدع مجالا للشك بأن مثل هذا الفعل قد أخل إخلالا جسيما في الالتزام بتطبيق نصوص لائحة المفاضلة المعتمدة من قبل المؤسسة.

10ـ نقل موظفين من خارج العائلة الوظيفية (Job Family) مخالفة لأهداف الترقيات.

وهذا يعتبر انحرافا من سلطة اللجنة عن تحقيق المقصود من الترقية والمحددة في نظام المفاضلة بالبند الثاني من التعريف «لماذا تجرى المفاضلة؟» والذي أكد أن من الأسباب التي تجرى لها المفاضلة هو «إتاحة فرص التدرج والتعاقب الوظيفي أمام الموظفين المؤهلين لشغل الوظائف الإشرافية» وهذا لا يتحقق إلا من خلال تدرج الموظف في العائلة الوظيفية نفسها، إلا أن لجان المفاضلة قامت بنقل موظفين من خارج العائلة الوظيفية وهي بذلك قد انحرفت عن تحقيق الهدف الذي من أجله وجد نظام المفاضلة من خلال «إساءتها لاستخدام السلطة» الممنوحة لها.

11ـ ترقية بعض الموظفين من أول مفاضلة.

وهو بلا شك يمثل عدم عدالة وإضاعة فرصة على من لهم الأقدمية والأحقية بالترقية، كما أنه يساعد على هدر أموال استثمرتها شركة نفط الكويت في تدريب وتهيئة الموظفين للاستفادة منهم في أعمال الشركة وهو بلا شك يندرج تحت مسمى «سوء استخدام السلطة» ومن هؤلاء على سبيل المثال من دخل المفاضلة أول مرة ويتمتع بخبرة محدودة كما هو مبين من سنوات خبرته مقابل تجاهل واستبعاد آخرين تتراوح خدماتهم ما بين 15 و20 و25 سنة.

12ـ تدوير بعض رؤساء الفرق الحاليين لملء بعض الشواغر.

إن قيام الشركة بملء بعض المناصب الشاغرة بمن هم بوظيفة رئيس فريق بالأصالة من دون ترقية عن طريق تحويلهم من أماكنهم التي هم فيها إلى هذه المناصب الشاغرة، فيه كثير من الاستغراب حيث إن شركة نفط الكويت بهذه الطريقة قد حرمت من هم مؤهلون ومستحقون لملء هذه الشواغر. وحتى نكون أكثر تحديدا نقل رئيس فريق التخطيط (جنوب شرق) إلى رئيس فريق عمليات التخطيط (بالمبنى الرئيسي) وكذلك نقل رئيس فريق الشراء1 قبل 4 أشهر وتعيينه في منصب رئيس فريق ضبط المواد ومن ثم نقله بعد 3 شهور إلى رئيس فريق عمل خدمات العقود والمشتريات (3 مناصب في فترة 4 أشهر) فيه كثير من الغرابة واللامنطق حيث إنه لم يقم بممارسة العمل الفعلي في الفريق الذي حول له أول مرة وبالتالي ينقل إلى منصب آخر مما يدل على أن قرارات الشركة إما أن تكون غير مدروسة ومتخبطة أو ان «وراء الأكمة ما وراءها». وأن هذه التغييرات جاءت لخدمة أشخاص بعينهم وليس لمصلحة الهيكل التنظيمي للشركة كما هو المفترض.

وهو أسلوب دائما ما يتبع من قبل الإدارات الهدف منه استبعاد بعض الأسماء بقصد عدم ترقيتها ويعتبر عنصرا هداما للطاقات، كما أنه يعد سببا لإحباط كثير من الموظفين ممن يتعرضون لمثل هذا الفعل، علما بأن هذا الفعل يتعارض مع «إتاحة فرص التدرج والتعاقب الوظيفي أمام الموظفين المؤهلين لشغل الوظائف الإشرافية» مما يعد أحد الأفعال التي تصنف ضمن أفعال «إساءة استعمال السلطة» والتي هي أحد أهم الأسباب التي تلزم إلغاء القرار سالف الذكر.

الخاتمة

ختاما في سبيل تصحيح الأوضاع والمخالفات الواردة في صحيفة هذا الاستجواب لم نترك أبوابا إلا وطرقناها ولا سبلا إلا وسلكناها إلا أننا مع الأسف لم نجد التجاوب المطلوب، لذا التزاما بالواجب الوطني ومسؤولياتنا الدستورية نقدم هذا الاستجواب وفقا لما قررته مواد الدستور (100) و(101) من حق دستوري لأعضاء مجلس الأمة في استجواب الوزراء عما يكون قد وقع منهم من أخطاء أو تقصير سواء من ناحية دستورية أو قانونية أو من الناحية الواقعية والعملية في حدود اختصاصاتهم إذ نصت المادة (100) على انه «لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء استجوابات عن الأمور الداخلة في اختصاصاتهم»... كما تنص المادة (101) على أن «كل وزير مسؤول لدى مجلس الأمة عن أعمال وزارته»... واثقون بحكم نواب الأمة في هذا الشأن.

قال تعالى (يأيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا وإن تلووا أو تعرضوا فإن الله كان بما تعملون خبيرا) (النساء 135).

وصل اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الأدلة والمستندات التي سوف يتم عرضها في يوم الاستجواب

1ـ رسالة الرهن من المستشار المالي (Lehman Brothers) لشركة «ديلك الإسرائيلية» يخبر به شركة البترول الكويتية العالمية بخصوص القرض ورهن أسهم شركة «ديلك الإسرائيلية» في شركة (P.P.S.T) التي تملك شركة البترول الكويتية العالمية 50٪ من أسهمها. وهذه المحاضر توضح مدى تعاون الجانب الكويتي مع الشريك الإسرائيلي، وأن الشريك الكويتي قام بكل ما أتيح له من قوة لإرضاء الجانب الإسرائيلي.

3ـ المراسلات الداخلية في شركة البترول الكويتية العالمية التي تدين «روس بيكر» وأعضاء مجلس إدارة شركة البترول الكويتية العالمية بالتعامل مع الشركات الإسرائيلية.

4ـ الميزانيات السنوية لشركة (P.P.S.T) التي تملك شركة البترول الكويتية العالمية 50٪ من أسهمها التي تبين حجم المبيعات التي تصل إلى أكثر من (3,600,000,000) ثلاثة مليارات وستمائة مليون يورو منذ 2007 إلى وقتنا الحالي.

5ـ الفواتير التي قامت شركة البترول الكويتية العالمية بدفعها إلى شركة «ديلك الإسرائيلية» والفواتير التي قامت شركة «ديلك الإسرائيلية» بدفعها إلى شركة البترول الكويتية العالمية.

6ـ الخطط الخمسية لشركة (P.P.S.T) التي تملك شركة البترول الكويتية العالمية 50٪ من أسهمها.

7ـ أسماء أعضاء مجالس الإدارة من الجانب الكويتي والجانب الإسرائيلي في شركة (P.P.S.T).

8ـ أسماء الموظفين من الجانب الكويتي والجانب الإسرائيلي في شركة (P.P.S.T).

9ـ العرض الذي قدمه «روس بيكر» لإدارة شركة البترول الكويتية العالمية بخصوص هذه الشراكة مع الجانب الإسرائيلي.

10ـ المعلومات المتعلقة بالشراكة بين شركة IDS (إحدى الشركات التابعة لشركة البترول الكويتية العالمية) والشركات الإسرائيلية.

11ـ نسخة من الاتفاق السري لشركة (N.S.R.P) والتي يرأس مجلس إدارتها السيد «حسين إسماعيل» رئيس شركة البترول الكويتية العالمية بتقديم أموال شبه رشوة لمصرف ڤيتنامي حتى يوافق على توقيع وثيقة تحويل العملة الڤيتنامية إلى دولارات أميركية.